
کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی



بعد الماء و

اللهم اجعلني من المخلصين ومن خواص الشريعة والسواطع [illegible]
بحرمة سورة الاخلاص ويسر لي ما يليق به وصلى الله على سيدنا [illegible] وصحبه
اجمعين بعد الالف

اللهم يا سامع الاصوات يا مجيب الدعوات ويا عالم السر والخفيات اقض حاجتي
بحرمة جميع الانبياء والمرسلين وملائكتك المقربين اقض حاجتي يا رب
يا رب والحمد لله رب العالمين باب مللاك [illegible] اول بوزكره صلوات
ويره و ايكي ركعت نماز قيله نمازدن فارغ اولنجه سجده به [illegible]
حاجتنه دليه ذكر مشغول اولا بو زهيه بو دعاي اوقيه بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم فرج همي واكشف غمي واهلك عدوي فلان بن فلان يا قايم
ذا البطش الشديد انت الذي لا يطاق انتقامه [illegible]
اوليجق بو دعاي اوقيه اهلك [illegible] عدوي اقض حاجتي [illegible]
بحق لا صوت [illegible] الا بالله العلي العظيم يا مسبب الاسباب ويا [illegible]
ويا مانع البليات ونور السموات يا حنان يا منان يا ذا [illegible] برحمتك يا ارحم
الراحمين دعا [illegible] ايچون يوزدن بركره اوقيه [illegible] اني اسئلك
بان لك الحمد لا اله الا انت الحنان المنان يا بديع السموات والارض [illegible]
يا قيوم برحمتك يا ارحم الراحمين تمت بعون الله [illegible]

دعاء الضحى اللهم يا جامع الناس ليوم لا ريب [illegible]
اجمع على ضالتي [illegible]

الكلي الذي هو اي ماهيته الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما
الى الماهية والعرض العام فيكون الخارج منقسما الى اربعة
اقسام فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيم الماتن
فلا يصح قوله بعد ذكر الكليات اذ قد عرفت قال الفصل
الثالث في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الاول الكلي قد
يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ
كشريك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود ولكن
لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط
مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون
الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب السبع السيارة
او غير متناه كالنفوس الناطقة عندهم اقول قد عرفت في
اول الفصل الثاني ان تمام معقول في العقل فهو من حيث
انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من الشركة بين الكثيرين



الى الاربع من الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كل منهما
الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسما الى الاربعة
اقسام فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيم الاقسة
فلا يصح قوله بعد ذكر الكليات اربعة قال الفصل
الثالث في مباحث الكلي والجزئي وهي ستة الاول الكلي قد
يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفسه كمفهوم الله
كشريك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود ولكن
لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط
مع امتناع غيره كالباري تع او مع امكانه كالشمس وقد يكون
الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب السبع السيارة
او غير متناه كالنفوس الناطقة عندهم اقول قد عرفت في
اول الفصل الثاني ان ثانيا يحصل في العقل فهو من حيث
انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من الشركة بين كثيرين

فهو الكلي وان كان مانعا من الاشتراك فهو الجزئي
ط الكلية والجزئية اي هو الوجود العقلي واما ان الكلي ممتنع
الوجود في الخارج او ممكن الوجود فامر خارج عن مفهومه و
لهذا اشار بقوله والكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا للكلي
نفس مفهوم اللفظ بمعنى امتناع وجود الكلي او امكان و
جوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا اورد العقل
النظر اليه احتمل عنده ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او ممكن
الوجود فيه فالكلي اذا انتسب الى الوجود الخارجي اما ان
يكون ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود والاول كشريك
الباري عز اسمه والثاني اما ان يكون موجودا في الخارج
او لا والثاني كالعنقاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد
في الخارج او لا يكون متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد
في الخارج بل انحصر في فرد واحد فلا يخلو اما ان يكون مع امتناع غيره

من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول كالباري
تعالى والثاني كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة
في الخارج فاما ان يكون افراده متناهية او غير متناهية والاول
كالكوكب السيار فانه كلي منحصر في الكواكب السبعة السيارة
والثاني كالنفوس الناطقة فان افرادها غير متناهية على
مذهب بعض قال والثاني اذا قلنا الحيوان مثلا بانه
كلي فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا
والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثاني كليا منطقيا
والثالث كليا عقليا والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه
جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
موجود واما الكليان الاخران ففي وجودهما في الخارج
خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق اقول اذا قلنا الحيوان
مثلا كلي فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم

ولا يعتبر في هذه القضية الا محمول كما قال الانسان نوع واعتبر فيه الامور الثلثة اي الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي القضية بعينه في هذه الحكم

الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد فهو الكلي و
هو المجموع المركب منهما اي من الحيوان والكلي والتغاير بين
هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما
عين المفهوم الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس
كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة
ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فالاول
يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبائع
او لانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كليا
منطقيا لان المنطقي انما يبحث عنه وربما قال ان الكلي المنطقي
كونه كليا فيه مسامحة اذ الكلية اي هي مبدا ء والثالث
كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا
لان اعتبار هذه الامور الثلثة لا يختص بالحيوان ولا

لمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهوماته
الكلي الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع والفصل جنس او نوع
طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل
وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا
الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان وجزء
الموجود موجود فالحيوان موجود وهو الكلي الطبيعي
واما الكليان الاخران اي الكلي المنطقي والكلي
العقلي ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج
عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن احوال
الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين
الكلي الطبيعي فلا وجه لايراده ههنا اعلم انه قال
الثالث الكليات متساويان ان صدق كل واحد منهما على
كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم مطلق
وخصوص

ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس
كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه ان صدق كل
منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض
ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما صدق عليه
الآخر كالانسان والفرس النسب بين الكليات لا
منحصرة في اربع التساوي والعموم والخصوص المطلق
والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي
اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدقا على شيء ما او لم يصدقا
فان لم يصدقا على شيء اصلا فهما متباينان كالانسان و
الفرس فانه لا يصدق الانسان على شيء من افراد الفرس
وبالعكس فان صدقا على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل
منهما على كل ما صدق عليه الآخر او لا يصدق فان صدقا
فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق

عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان
لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر
او لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق
والصادق على كل الآخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا كالانسان
والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان
وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه كل واحد
منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما لما صدقا
على شيء ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان
هناك ثلث صور احدها بما يجتمعان فيها على الصدق
والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق
فيها ذاك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان
معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض
على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل

واحد منهما شاملا للآخر ومن جهة فالحيوان شامل للابيض في
غير الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان في الآ
ثار ان كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه وباعتبار
انه مشمول له يكون اخص منه فرجع التباين الى سالبتين
كليتين من الطرفين والتساوي الى موجبتين كليتين من الطرفين
والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة
جزئية من الطرف الآخر ومن وجه الى سالبتين جزئيتين وموجبة
جزئية واما اعتبر النسب بين الكليتين لان المفهومين
اما كليان كليان او جزئيان او كلي وجزئي والنسب الاربع
لا يتحقق في القسمين الاخيرين اما الجزئيان فلانهما لا
يكونان الا متباينين واما الجزئي والكلي فلان الجزئي ان
كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن
جزئيا له يكون مباينا له قال ونقيضا المتساويين متساويا

والا لصدق احدهما على ما يكذب عليه الآخر فيصدق احد المتسا
ويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء
مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الا
خص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول
فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق
عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص دون الاعم
وهو محال واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على
ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الا
خص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين
نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين الاعم مطلقا
ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا
وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا
جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كاللاوجود واللا

عدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا كالانسان واللافرس
كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع
نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزما اقول لما فرغ من
بيان النسب بين العينين شرع في النسبة بين النقيضين
فنقيضا المتساويين متساويان اي يصدق كل من نقيضي
المتساويين على كل ما يصدق عليه النقيض الآخر والا لكذب
احد النقيضين على بعض نقيض الآخر لكن ما يكذب عليه
احد النقيضين يصدق عليه عينه والا لكذب النقيضان
فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض الآخر وهو مستلزم
صدق احد المتساويين بدون الآخر هذا خلف مثلا [illegible]
يصدق كل لاانسان لاناطق وكل لاناطق لاانسان ولنبين
الاول لانه لو لم يصدق كل لاانسان لاناطق لكان بعض اللاانسان ليس بلاناطق فيكون بعض اللا
انسان ناطقا فبعض الناطق لاانسان وهو محال ونقيض

الاعم

الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا اي
يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم وليس
كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول
فلانه لو لا يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض
الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض الا
عم فيصدق الاخص بدون الاعم وانه محال كما تقول يصدق
كل لاحيوان لاانسان والا لكان بعض اللاحيوان انسانا
فبعض الانسان لاحيوان وهذا خلف واما الثاني فلانه
لولا فلا ليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه
نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الا
خص فيصدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس
كل لاانسان فهو لاحيوان والا لكان كل لاانسان لاحيوانا
وينعكس الى كل حيوان انسان او نقول ايضا فقد ثبت ان كل نقيض

الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم
لكان النقيضان متساويين هذا خلف او نقول العام صادق
على بعض نقيض الاخص لخفية العموم فليس بعض نقيض الا
خص نقيض الاعم بل عينه وفي قوله يصدق نقيض الاخص
على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس تسامح لجعل الد
عوى جزءا من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامران
اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا
اي مطلقا ومن وجه لان هذا العموم اي العموم من وجه
متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين
نقيضيهما عموم لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه
بينهما فلانهما يتصادقان في اخص آخر ويصدق الاعم بدون
نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم كالحيوان
واللاانسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان في الحيوان

يصدق

يصدق بدون الاول في الانسان واللاانسان بدون
الحيوان في اللاحيوان واما انه لا يكون بين نقيضيهما عموم مطلقا
الكلي بين نقيض الاعم وعين الاخص لامتناع صدقهما على شيء
فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين
قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الا
خر في الجملة فقد يعد اي سالبتين جزئيتين كما ان التباين الكلي سا
لبتان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه او تباين
كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان
لم يتصادقا في صورة اصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم
من وجه فلا صدق التباين الجزئي على العموم من وجه لا يلزم
من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بين عينيهما عموم اصلا فان قلت
الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا
باطل لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما

عموم من وجه فنقول المراد به انه ليس يلزم ان يكون بين
نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال بين نقيضيهما
عموم لافاد العموم في جميع الصور لان الاحكام المذكورة
في هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما
عموم كان رفعا للايجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور
لا ينافيه نعم لم يتبين تمام ذكر النسبة بين نقيضي جزئين بينهما
عموم من وجه بل يتبين عدم النسبة بالعموم والخصوص وذكر
فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية لان النقيضين اذا كان
كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان النقيضان
ايضا كذلك لا نعني بالمباينة الجزئية الا هذا القدر ونقيضا
المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدقا معا
على بعض شيء كاللاانسان واللافرس الصادقين على الجماد
او لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق

عليه

عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس واياما كان
يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدقا على شيء واحد
اصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعا
واما اذا صدقا على شيء كان بينهما تباين جزئي لان كل
واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فيصدق كل واحد
من نقيضيهما بدون الآخر فالتباين الجزئي لازم جزما وقد ذكر
في المتن ههنا ما لا يحتاج الى ذكره وترك ما يحتاج اليه اما الاول
فلان قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض
الآخر زائد لا طائل تحته واما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة
صدق كل واحد منهما بدون الآخر من المتباينين مع نقيض
الآخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق كل واحد منهما
بدون الآخر لا صدق واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من
صدق احد الشيئين مع نقيض الآخر صدق كل واحد منهما

كصدق الحيوان مع اللاانسان في الفرس

النقيضين بدون الآخر فترك لفظة كل والاتيان منه وانت تعلم
ان الاولى يكون تثبت بحجة المقدمة القائلة بان كل واحد
من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق كل واحد
من النقيضين بدون الآخر وهي المباينة الجزئية فما في
المقدمات مستدرك قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى
المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص تحت
الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي
حقيقي فهو جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلاندراج
كل شخص تحت ماهيته الكلية المعراة عن المشخصات واما
الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي
الحقيقي كليا اقول الجزئي يقال بالاشتراك على المعنى المذكور
ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة
من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت الاعم

كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته
بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي الاضافي وهو الاعم
من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر لانه والكلي
الاضافي متضايفان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى
الكلي الاضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام
فكذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايفين
لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايف الآخر والا لكان تعقله
قبل تعقله لانهما معا وايضا لفظة كل انما هي للافراد والتعريف
بالافراد ليس بجيد والاولى ان يقال هو الاخص من شيء
وهو اي الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي بمعنى ان كل جزئي
حقيقي جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي
حقيقي فهو مندرج تحت ماهيته المعراة عن المشخصات الخ
فهاهنا اذا جردنا زيدا عن المشخصات التي بها امتياز



شخصا سيتيقى الماهية الانسانية وهي الماهية يكون
كل جزئي حقيقي مشمولا تحت اخر فيكون جزئيا اضافيا وهو
منقوض بواجب الوجود فانه متشخص ويمتنع ان يكون
له ماهية كلية والا فهو ان كان يجرد تلك الماهية الكلية
يلزم ان يكون امر واحد كليا وجزئيا وهو محال وان كان
تلك الماهية مع شيء اخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا
للتشخص وهو محال لما تقرر ان تشخص الواجب عينه واما
الثاني فلجواز ان يكون الجزئي الاضافي كليا لان الاخص
من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون كليا تحت كلي
اخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون كليا قال
الخامس النوع وهو يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع
الحقيقي وكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ما هو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي

اقول

اقول النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على
كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ويقال له النوع
الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة
في افراده كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها
وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا اي بلا واسطة
كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية فان ما
هيته يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان
حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انه حيوان وهذا
المعنى يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه
فالماهية بمنزلة الجنس والباقي [illegible]
قد ذكر الكلي لانه جنس الكليات لا يتم حدودها بدون ذكره
فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصور
العقلية كليات قد ذكرها يغني عن ذكر الكلي فنقول الماهية

ليس مفهومها مفهوم الكلي فانه يتبادر الذهن منها انه من
لوازمها لكن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود وقوله في
جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فانه لا
الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو واما تقييد القول
بالاولي فاعلم اولا ان سلسلة الكليات انما تنتهي بالا
شخاص وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف
وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالتركي والرومي
وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حصل حمل كليات
مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل
السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التركي
بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان
فقوله قولا اوليا احتراز عن الصنف فانه كلي يقال عليه و
على غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركي والفرس

ما هما

ما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس
باولي بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتبار الاولية في المقول
يخرج الصنف عن الحد لانه لا يسمى نوعا اضافيا قال ومراتبه
اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها
وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من
السافل واخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان
والجسم النامي او مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا
ان الجوهر جنس له اقول اراد ان يبين مراتب النوع الاضافي
دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب حتى يكون
نوع حقيقي فوقه نوع اخر حقيقي والا لكان النوع الحقيقي
جنسا وانه محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب لجواز
ان يكون نوع اضافي فوق نوع اخر اضافي كالانسان فانه
نوع اضافي للحيوان وهو ايضا نوع اضافي للجسم النامي

وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع للجوهر فباعتبار
ذلك صارت مراتبه اربعا لانه اما ان يكون اعم الانواع او ا
خصها او اعم من بعض واخص من البعض او مباينا للكل و
الاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان
والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص من
ساير الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص
من الجسم النامي واعم من الانسان وكالجسم النامي فانه اخص
من الجسم المطلق واعم من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد
له مثال في الوجود وقد يمثل في تمثيله كالعقل ان قلنا ان
الجوهر جنس له فان العقل تحته العقول العشرة وهي في حقيقة
العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل
اشخاص ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل جنس فهو الجوهر فعلى
ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه آخر

وهو

وهو ان النوع اما ان يكون فوقه نوع وتحته نوع
او لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع او يكون فوقه نوع
ولا يكون تحته نوع او يكون تحته نوع ولا فوقه نوع وذلك
ظاهر ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن
العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس
لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط بينهما الجسم النامي
والجسم ومثال المفرد العقل ان قلنا ان الجوهر ليس
بجنس كما ان الانواع الاضافية تترتب متنازلة
كذلك الاجناس ايضا وربما قد تترتب متصاعدة فيكون
ثم يكون الجنس فوقه جنس فكذلك مراتب الاجناس
ايضا كالانواع الاربعة لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس
العالي كالجوهر وان كان اخصها فهو الجنس السافل
كالحيوان او اعم واخص فهو الجنس المتوسط كالجسم النامي

والجسم او مباينا للكل كالجنس المفرد الا ان العالي في
مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل
في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية
الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الا
جناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما يكون
بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان
تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل بالعقل على تقدير ان لا يكون
الجوهر جنسا فانه ليس اعم من جنس آخر ليس تحته الا العقول
العشرة وهي انواع لا اجناس ولا اخص اذ ليس فوقه الا
الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس لا يقال احد التمثيلين فا
سد لان تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر
وتمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان
العقل ان كان جنسا يكون تحته انواع فلا يكون هو نوعا

مفردا

مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم
يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا
لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة
بالنوع والثاني على تقدير انها مختلفة والتمثيل يحصل بمجرد
الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه قال والنوع الا
ضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي
موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما
عموم وخصوص مطلق بل كل منهما اعم من الآخر من وجه
لصدقهما على النوع السافل اقول لما نبه على ان للنوع معنيين
اراد ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المنطقيين
المتقدمين مع الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي
اعم مطلقا من الحقيقي ورد المصنف ذلك
في صورة دعوى اقوى وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص

مطلق فان كلا منهما يوجد بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والواحد والنقطة فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا لكانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل لم يبق الا ما هو الحق هنا وهو ان بينهما عموم وخصوص من وجه لانه قد ثبت تكون وجود كل منهما بدون الآخر وهما يتصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه الجنس في جواب ما هو قال وجزء المقول في جواب ما هو ان كان

مذكورا

مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان و الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن اقول المقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان او الناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما يسمى واقعا في طريق ما هو لان

المقول في جواب ما هو هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بالتضمن اي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كمعنى الجسم او النامي او الحساس او المتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن واما الخارج جزء المقول في جواب ما هو عن القسمين لان دلالة الالتزام مهجورة في جواب ما هو بمعنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على الماهية المسؤول عنها وعلى اجزائها بالالتزام اصطلاحا قال والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالي

فهو

فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي اقول الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس الذي فوق ذلك النوع فاما نسبته الى النوع فانه مقوم له اي داخل في قوامه وجزء له واما نسبته الى الجنس فانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا تصور هذا فنقول الجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز ان يتركب من امرين متساويين ويتميز انه عن مشاركاته في الوجود و قد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لابد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب ان يكون له اي للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحته انواع

وفصول الانواع بالنسبة الى الجنس مقسمات والنوع السافل
يجب ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما
الاول فلوجوب ان يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد ان يكون
له فصل يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس واما الثاني فلامتناع
ان يكون تحته انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات سواء
كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصول مقومات
لان فوقها اجناسا وفصول مقسمات لان تحتها انواعا و
كل فصل يقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو يقوم السافل
لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس
كلي اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد
ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو
كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يكن
بين العالي والسافل فرق وانما قال من غير عكس كلي لان

بعض

بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي
وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لان معنى
تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل السافل يحصل العالي
فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي
ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم للعالي مقسم
السافل لان فصل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل
بل يقومه ولكن ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي مقسم
السافل وهو مقسم السافل قال الفصل الرابع في التعريفات
المعرف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء
او امتيازه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية
لان المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم
لقصوره عن افادة التعريف ولا اخفى لكونه اخفى فهو مساو
لها في العموم والخصوص اقول قد سلف لك ان النظر

المنطقي انما هو القول الشارح او الحجة ولكل منهما مقدمات
يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات
القول الشارح فقد حان ان يشرع فيه فالقول الشارح
والمعرف هو ما يستلزم تصوره تصور الشيء او امتيازه
عن كل ما عداه وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما
والا لكان الاعم من الشيء او الاخفى منه معرفا لانه قد
يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما فلكان قوله
او امتيازه عن كل ما عداه مستدركا لان كل معرف فهو
مفيد لتصور الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة وهو
الحد التام كالحيوان الناطق فان تصوره يستلزم تصور
حقيقة الانسان وانما قال او امتيازه عن كل ما عداه ليتناول
الحد الناقص والرسوم فان تصورها لا تستلزم
تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع اغياره لانه المعرف

اما

اما ان يكون نفس المعرف او غيره لا جائز ان يكون نفس
المعرف لوجوب ان يكون معلوما قبل المعرف والشيء
لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرف والآخر اما ان
يكون مساويا او اعم منه او اخفى او مباينا لا سبيل
الى انه اعم من المعرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان
المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المعرف او امتيازه
عن جميع ما عداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منهما ولا
الى انه اخفى لكونه اخفى لانه اقل وجودا في العقل فان و
جود الاخص في العقل مستلزم لوجود العام ورب
يوجد العام في العقل بدون الاخص وايضا شروط تحقق
الاخص ومعانداته اكثر فان كل شرط ومعاند للعام فهو
شرط ومعاند للاخص ولا ينعكس وما يكون شروطه ومعا
نداته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وما هو اقل و

وفيه نظر لانا لا نم ان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام

جنس اي الفصل فهو اخفى من المعرف والمعرف لا بد ان يكون
اجلى من المعرف ولا اي انه مباين لان الاعم والاخفى لما
لم يتجلى للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمباين بالطريق
الاولى لانه في غاية البعد فوجب ان يكون المعرف مساويا
للمعرف في العموم والخصوص وكلما صدق عليه المعرف صدق
عليه المعرف وبالعكس وما قد وقع في عبارة القوم من
انه لا بد ان يكون جامعا ومانعا او مطردا ومنعكسا راجع
الى ما ذكرنا فان معنى الجمع ان يكون المعرف متناولا لكل واحد
واحد من افراد المعرف بحيث لا يشذ منها فرد وهذا المعنى
ملازم للكلية الثانية القائلة كلما صدق عليه المعرف صدق
عليه المعرف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يكون فيه شيء من
اغيار المعرف وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم
في الثبوت اي متى وجد المعرف وجد المعرف وهو بعين

الكلية

الكلية الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء اي متى انتفى
المعرف انتفى المعرف وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا
صدق قولنا كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف
فكلما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف وبالعكس
قال ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين و
حدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس
البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة
ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس
البعيد **اقول** المعرف اما حد او رسم وكل واحد منهما اما
تام او ناقص فهذه اقسام اربعة فالحد التام ما تركب
من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان
الناطق اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع وهو لاشتماله
على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه و

وأما تسميته تاما فلان الذاتيات بجملتها مذكورة فيه والحد الناقص
ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما انه
حد فلما ذكرنا واما انه ناقص فلحذف بعض الذاتيات عنه
والرسم التام ما تركب من الجنس القريب والخاصة
كتعريفه بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلان رسم الدار اثرها
ولما كان تعريفا بالخارج اللازم الذي هو من آثار الشيء فيكون
تعريفا بالاثر واما انه تام فلمشابهته الحد التام من حيث
انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء والرسم
الناقص ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد
كتعريفه بالضاحك او بالجسم الضاحك اما كونه رسما فلما مر
واما كونه ناقصا فلحذف بعض اجزاء الرسم التام عنه لا
يقال ههنا اقسام اخر وهي التعريف بالعرض العام مع

الفصل

الفصل او مع الخاصة او بالفصل مع الخاصة لانا نقول
انما لم يعتبروا هذه الاقسام لان الغرض من التعريف
اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا
يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل او الخاصة
و واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل منه يفيد
التمييز والاطلاع على ~~[illegible]~~ الذاتي فلا حاجة الى ضم
الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل
افاده مع شيء آخر فطريق الحصر في الاقسام الاربع ان يقال
التعريف اما بمجرد الذاتيات او لا فان كان بمجرد الذاتيات
فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو الحد التام او ببعضها
وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فا
ما ان يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام
او لا بل بغير ذلك وهو الرسم الناقص **قال** ويجب الاحتراز

وهي تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة
كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد
وهي تعريف الشئ بما لا يعرف الا به سواء كان
بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة
ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما
كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم
بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان اللذان
لا يفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان
ويجب ان يحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية
غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا
للغرض افو اخذ ان يبين وجوه اختلال التعريف
ليحترز عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية
فمنها تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة

اي

ان يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما
مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما
في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم
الآخر ومن جهل احدهما جهل الآخر والمعرف يجب ان
يكون اقدم معرفة لان معرفة المعرف علة لمعرفة المعرَّف
والعلة متقدمة على المعلول ومنها تعريف الشئ بما
يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا
واما بمراتب ويسمى دورا مضمرا ومثالهما ما مرّ في
الكتاب واما الاخلال اللفظية فان يتصور اذا
دل الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل
في التعريف الفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك
الى الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة
والوحشية مثل ان يقال النار اسطقس فوق الا

سطقسات وكاستعمال الالفاظ المجازية فان الغالب
مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال الالفاظ
المشتركة فان الاشتراك يخل بفهم المعنى المقصود
نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ
الوحشية او كان هناك
قرينة دالة
على المراد
جاز استعمالها
تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب وحسن توفيقه
تاوكفر من الجلة الفعلة في اليوم الخامس ثمان واربعين وتسعمائة
سنة ٩٤٨

واعلم ان المقصود يطلق ويراد به ما يقابل
الموجود وتارة يطلق ويراد به ما يقابل ...

اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى
من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله
للصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته اخبارا
ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب
بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة
ومن حيث يقع في العلم مسئلة فالذات واحدة واختلاف
واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات تلويح

حيوان ناطق انسان	حيوان صاهل فرس	حيوان نامح بغل	حيوان ناهق حمار
حيوان جابر فورت	حيوان باد غنم	حيوان نابح كلب	حيوان زائر اسد
حيوان تابع خنزير	حيوان هاوی هرة	حيوان ضاغب ارنب	حيوان هادر حمامة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان للنفس الناطقة الانسانية باعتبار ما يخصها قوتين عاقلة
وعاملة فالعاقلة قوة تنتقش فيه صور الاشياء على ما تنطبع في المرآة لكن
المرآة لا يحصل فيها الا صور بعض المحسوسات اعني المبصرات والقوة المدركة
الانسانية تنتقش فيها صور جميع الاشياء من المحسوسات والمعقولات فتلك
القوة تسمى ذهنا وذلك النقش علما والمحسوس ما يدرك باحدى الحواس الخمس الباصرة
والسامعة والشامة والذائقة واللامسة والمعقول ما لا يدرك بها ويمكن ادراكها
بها فالعلم اما تصور واما تصديق لان الصور الحاصلة ان كانت صورة النسبة
ايجابا او سلبا فتصديق والا فتصور سواء كان واحدا كتصور الانسان وحده او متعددا
بلا نسبة كتصور الانسان والكاتب او مع نسبة ناقصة تقييدية كتصور حيوان ناطق
وغلام زيد او تامة غير خبرية كتصور اضرب او خبرية يشك فيها فان ذلك
كله من قبيل التصور لخلوه من الحكم وكذا اجزاء الشرطية فصل
ستعرف فيما بعد ان النسبة ايجابا كانت او سلبا على ثلثة اوجه حملية
نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب واتصالية نحو اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وانفصالية مثل اما ان

يكون العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون العدد زوجا او منقسما الى المتساويين
فادراك هذه النسب الثلث تصديق ويسمى حكما ايضا وادراك ما سواها تصور
واذا كان التصديق ادراكا للنسبة ايقاعا او انتزاعا توقف على ثلثة تصورات
تصور المنسوب اليه وبه والنسبة الثبوتية بينهما اما الاولان فلتوقف النسبة على
المنتسبين واما الثالث فليمكن ايقاعها او انتزاعها لكن لا شيء منها بداخل في التصديق
عند اهل التحقيق وقال الامام ومتابعوه التصديق هو المجموع المركب منها
ومن الحكم استدلالا بان التصديق هو العلم المقتضية وتندرج هذه الامور فيه واجيب
بان تقسيم العلم الى التصور والتصديق وتميز كل منهما بكاسب على حياله يرد عليه
مع ان التصديق ليس ما ذكره بل هو العلم بالحكم منها فصل كل واحد
من التصور والتصديق ينقسم الى ضروري لا يحتاج في حصوله الى نظر كتصور الحرارة
والتصديق بان النار حارة ونظري يحتاج في حصوله اليه كتصور النفس والتصديق
بان العالم حادث فصل نظري كل قسم يمكن تحصيله من ضروريه
بالفكر وهو ترتيب للمعلومات لتحصيل المجهولات كترتيب الحيوان
الناطق المعلومين لتحصيل الانسان المجهول وترتيب المقدمتين كقولنا العالم
متغير وكل متغير حادث لتحصيل النتيجة المجهولة كقولنا العالم حادث فصل

امتياز الانسان عن ساير الحيوان ليس الا بانه يمكنه تحصيل المجهول من المعلوم بطريق
النظر فمن الواجب على كل من يدعي الانسانية ان يعرف الفكر وشرايط صحته وجهات
فساده حتى يتمكن من تحصيل المجهولات من المعلومات على الوجه الصواب الا المؤيدين
من عند الله بالنفوس القدسية فانهم يعلمون المطالب من غير افتقار الى النظر في المبادي
الا ان هذا لا ينافي الاحتياج الى المنطق كما ان استغناء البدوي لا ينفي الاحتياج اليه
فصل التصورات المرتبة تسمى قولا شارحا ومعرفا والتصديقات المرتبة
تسمى حجة ودليلا فلهذا كان المنطق طرفين ولا يرتاب في ان الايصال انما هو
بالمعاني ولا مدخل للالفاظ فيه فالمنطقي لا يحتاج الى النظر في اللفظ من حيث هو منطقي
لكن لما كان الافادة والاستفادة بالالفاظ والعبارات وجب عليه النظر من
حيث دلالتها على المعاني فصل الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر فالاول دال والثاني مدلول والوضع تخصيص شيء باخر
متى علم الاول فهم الثاني فالعلم بالوضع يكون من اسباب الدلالة وتنقسم الدلالة
بحكم الاستقراء على ثلثة اقسام اولها الوضعية وهي ما يكون بسبب الوضع ويكون
في الالفاظ كدلالة لفظ زيد على ذاته وفي غيرها كدلالة الدوال الاربع على معانيها
وثانيها العقلية وهي التي يقتضيها العقل وهذه ايضا يكون في الالفاظ كدلالة

اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وفي غيرها كدلالة الاثر على المؤثر
وثالثها الطبيعية وهي التي يقتضيها الطبع باقتضاء ما يدل من اللفظ فان
الاوليان تستندان الى الوضع والعقل لاقتضائهما ذاتي الدلالتين والثالثة
تستند الى الطبع لاقتضائه وجود الدال مع الدلالة فصل
المعتبر في هذه الاقسام الخمسة هو الدلالة اللفظية لانه المعتاد في تفهم المعاني
وتفهيمها وتنحصر هذه الدلالة بحكم العقل في المطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام
مسماه من حيث هو كذلك كدلالة لفظ الانسان على مجموع الحيوان الناطق
والتضمن وهي دلالته على جزء مسماه من حيث هو كذلك كدلالة الانسان
على الحيوان فقط او على الناطق فقط اعني في ضمن دلالته على المجموع والالتزام
وهي دلالته على الخارج من مسماه اللازم اذ هنا من حيث هو كذلك
كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة اعني في ضمن دلالته على مسمى اللفظ
فصل المطابقة وضعية صرفة بلا مدخلية من العقل بخلاف الاخريين
فانهما ليستا بمحض الوضع بل بمدخل من العقل وهو ان فهم الكل موقوف على
فهم الجزء وفهم الملزوم موقوف على فهم اللازم فلذلك اتفقت على تخصيص الاول بالوضعية
واختلف فيهما فعدهما المنطقيون من الوضعية واهل البيان والاصول من العقلية

وكل يصطلح على ما يناسب فنه واشترط الفرقة الاولى في الثالثة اللزوم العقلي
على ما يليق بعموم قواعدهم وثباتها واهل البيان والاصول اعتبروا اعم
من العقلي بل يكفي عندهم اللزوم في الجملة لان مطمح نظرهم ليس الا امكان فهم
المعنى من اللفظ وذلك قد يحصل بالدلالة سواء كانت كلية لا يتخلف عنها
الدال على المدلول او جزئية   اذا كان مسمى اللفظ بسيطا غير ملزوم
واللازم ذهنا فهناك يتحقق المطابقة دونهما لكن يمتنع ان يتحقق دونها لانهما
يتبعانها كما اسلفناه في تعريفهما وان كان البسيط كذلك ملزوما فهناك
يكون الالتزام بلا تضمن وان كان المسمى مركبا غير ملزوم فهناك يكون تضمنا بلا التزام
واللفظ حقيقة في الدلالة الاولى مجاز في الاخريين ويحتاج الى القرينة صارفة ومعينة
وقد يجتمعان في واحد   ان اتحد معنى اللفظ فمفرد والا فمشترك
ويحتاج في كل من معانيه الى قرينة معينة كلفظ العين وان وضع لفظان لمعنى واحد فهما
مترادفان كالانسان والبشر والا فهما متباينان كالانسان والفرس
الدال بالمطابقة ان قصد بجزئه دلالة على جزء معناه المقصود فهو مركب كرامي الحجارة
والا فمفرد وهو اربعة اقسام اولها ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وثانيها ما له
جزء ولا دلالة لذلك الجزء اصلا كزيد وثالثها ما له جزء ولذلك الجزء دلالة لكن

لا على جزء المقصود كعبد الله علما ورابعها ما له جزء وكذلك الجزء دلالة على جزء
المعنى المقصود لكن لا يكون تلك الدلالة مقصودة كالحيوان الناطق
اللفظ المفرد ان لم يستقل معناه بالمفهومية اعني لم يصلح محكوما عليه ولا به
فاداة وان استقل فان صلح محكوما عليه فاسم والا فكلمة   اللفظ
المركب تام ان صح سكوت المتكلم عليه بمعنى ان المخاطب لا يبقى له انتظار
معتد به كما يكون مع المسند اليه بدون المسند وعكسه والا فناقص والتام
ان احتمل الصدق والكذب يسمى خبرا وقضية وهذا هو العمدة في باب التصديقات
وان لم يحتمل يسمى انشاء سواء دل بالوضع على الطلب كالامر والنهي والاستفهام
او لم يدل كالتمني والترجي والتعجب والنداء وامثالها وهذا القسم اعني الانشاء
انما يظهر فائدته في المحاورات والناقص تقييدي اي يتقيد فيه الاول بالثاني
اضافة نحو غلام زيد او وصفا نحو حيوان ناطق وهذا هو المحتاج في باب التصورات
والا فغير تقييدي نحو خمسة عشر وفي الدار وهذا مباحث الالفاظ على
ما يليق بالمقام ولما توقف التصديق على التصور كما عرفت قدمنا بيان اكتساب
التصورات على التصديقات   كل متصور من حيث هو
متصور اما ان يمتنع عن الشركة فيه بين كثيرين وهو الجزئي الحقيقي كزيد او لا يمتنع

وهو الكلي كالانسان وكل واحد من تلك الكثرة يسمى فردا وجزئيا اضافيا له
والجزئي الاضافي قد يكون جزئيا حقيقيا كزيد بالقياس الى الانسان وقد لا يكون
جزئيا حقيقيا بل كليا في نفسه وجزئيا اضافيا بالقياس الى كلي آخر كالانسان
بالنسبة الى الانسان الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم النامي والجسم النامي بالقياس
الى الجسم والجسم بالقياس الى الجوهر   الكلي اذا قيس الى حقيقة ما تحته
من الافراد فاما ان يكون عينها او جزءا منها او خارجا عنها فالاول يسمى نوعا
حقيقيا كالانسان فانه تمام ماهية زيد وعمرو وبكر ولا يتميز الا بالعوارض
المشخصة الخارجة عن ذاتها واذا كان النوع تمام حقيقة افراده فيكون افراده
متفقة الحقيقة فاذا سئل عن واحد او عن جميعها بما هو صلح النوع جوابا كما اذا
قيل ما زيد او ما زيد وعمرو وبكر كان الجواب الانسان فالنوع كلي مقول على
امور متفقة الحقيقة في جواب ما هو والثاني ذاتي وينحصر في الجنس والفصل لانه
ان كان تمام المشترك بين حقيقة افراده ونوع ما من الانواع يسمى جنسا والمراد
بتمام المشترك ان لا يكون بينهما شيء مشترك سواه او سوى ما يدخل فيه كالحيوان
فانه تمام المشترك بين حقيقتي الانسان والفرس لانهما وان اشتركا في ذاتيات
كثيرة كالجوهر وقابل الابعاد والنامي والحساس والمتحرك بالارادة الا ان الحيوان

عبارة عن مجموعها ولما كان الجنس تمام المشترك بين حقائق مختلفة فاذا
سئل عن تلك الحقائق المختلفة بما هو صلح جوابا كما اذا قيل ما الانسان
والفرس كان الجواب هو الحيوان لان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة
بينهما وهو الحيوان لكنه اذا سئل عن الانسان وحده بما هو كان سؤالا
عن تمام حقيقته المختصة وهو الحيوان الناطق دون الحيوان فقط فلذا لم يصح
جوابا فالجنس اذن كلي مقول على امور مختلفة الحقائق في جواب ما هو والنوع
الواحد قد يكون له اجناس متعددة ومتفاوتة بعضها اعم من بعض كالانسان
فان الحيوان جنس له وفوقه الجسم النامي وفوقه الجسم المطلق وفوقه الجوهر فما كان
تمام المشترك بين جميع المشاركات فيه فقريب كالحيوان فانه تمام المشترك بين
الانسان وبين جميع ما يشاركه في الحيوانية وما كان تمام المشترك بالنسبة
الى بعضها بعيد ومراتب البعد مختلفة وضابطه ان ينظر الى المشترك الباقي
عن الجنس فان كان واحدا فبعيد بمرتبة واحدة والجواب مع اثنان
وان كان اثنين فبعيد بمرتبتين والجواب ثلثة وعلى هذا فرتبة الجواب
ابدا تزيد على مراتب البعد وابعد الاجناس يسمى جنس الاجناس والعالي كالجوهر واقربها
يسمى الجنس السافل كالحيوان والتي بين العالي والسافل يسمى اجناسا متوسطة كالجسم

والجسم النامي بهذا النحو كان الذاتي تمام المشترك وان لم يكن كذلك يسمى فصلا لانه
يميز الحقيقة النوعية عن ما سواها تمييزا ذاتيا سواء لم يكن مشتركا اصلا كالناطق
المخصوص بالحقيقة الانسانية فيميزها عن جميع الماهيات ويسمى قريبا او كان مشتركا ولم
يكن تمام المشترك كالحساس فانه يميز ايضا الحقيقة الانسانية لكن عن بعض الماهيات
فيكون فصلا ايضا وبالجملة الفصل مميز جوهري فهو كلي مقول في جواب
اي شيء هو في جوهره واعلم ان للنوع معنى اخر ويسمى ح نوعا اضافيا
وهو ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا كالانسان فانه يقال
عليه وعلى الفرس الحيوان في جواب ما هو والنوع الاضافي قد يكون نوعا حقيقيا
كما ذكرنا من الانسان وقد لا يكون كالحيوان فانه نوع الجسم النامي وهو نوع
الجسم وهو نوع الجوهر والثالث اعني الخارج عن حقيقة ما تحته من الافراد فاما ان
يختص بحقيقة ولا يوجد في غيرها ويسمى خاصة وهي تميز الماهية عما سواها تمييزا
عرضيا فهي كلي يقال في جواب اي شيء هو في عرضه كالضاحك بالنسبة الى الانسان
او لا يختص بحقيقة واحدة بل يوجد في حقيقتين فصاعدا ويسمى عرضا عاما
كالماشي المشترك بين انواع الحيوانات فقد بان مما تقدم ان الكليات
خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

المعرف قد عرفت حقيقته اربعة اقسام حد تام وهو ما تركب من الجنس والفصل القريبين
كالحيوان الناطق في تعريف الانسان وحد ناقص وهو ما يتركب من الجنس البعيد
والفصل القريب كالجسم النامي الناطق او الجسم الناطق او الجوهر الناطق في تعريف
الانسان ورسم تام وهو ما تركب من الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك
للانسان وقد اطلق بعضهم في الجنس وليس بجيد ورسم ناقص وهو ما تركب
من الجنس البعيد والخاصة كالجسم النامي الضاحك او الجسم الضاحك
او الجوهر الضاحك للانسان وقد تركب من العرض العام والخاصة كالموجود
الضاحك للانسان واعلم ان الحد يرادف المعرف ويتناول
الاقسام الاربعة عند الاصوليين وارباب العربية في عرف المنطق
ينبغي ان يقدم الاعم ذاتيا او عرضيا على الاخص ذاتيا او عرضيا في التعاريف
تسهيلا وان يحترز عن الالفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية والاضمار
والتكرار مما يلبس في الفهم الا اذا وجد قرينة جلية فانها ح في حكم الحقائق
تعريف الحقائق الموجودة في الخارج كالانسان والفرس متعسر
بل متعذر وذلك لصعوبة التفرقة بين الذاتيات والعرضيات من
الجنس والعرض العام والفصل والخاصة واما تعريف المفهومات الاعتبارية

الاصطلاحية والتمييز بين اجناسها واعراضها العامة وبين فصولها وخواصها على طرف
التمام. واذ قد فرغنا عن مباحث التصورات فالآن حان اوان
الاخذ في التصديقات وكما ان المعرف لا بد فيه من تقدم باب ايساغوجي اي بيان
مبادئه التأليفية من الكليات الخمس كذلك الدليل لا بد فيه من تقدم بيان القضايا
واحكامها لترتيب الدليل منها فنقول القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
او كاذب فهي في الحقيقة مركب من اشياء اربعة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم اما
ايجابا او سلبا فان قيل عرفني الفرق بين الاخيرين قلنا الفرق بينهما في الشك
فان النسبة الحكمية حاصلة فيه لان التردد ليس الا فيها دون الحكم اذ لا ايجاب ولا سلب
في الشك والقضية على ثلثة اقسام حملية ومتصلة ومنفصلة لان طرفيها اما مفردان او
في حكمهما وهي الحملية نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب زيد ابوه قائم او غير مفردين
ولا في حكمهما فان حكم باتصالهما او سلبه فهي متصلة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان حكم بانفصالهما او سلبه
فهي منفصلة نحو هذا العدد اما زوج او فرد وليس هذا العدد اما ان يكون زوجا او
فردا من الواحد   اطلاق الحملية والمتصلة والمنفصلة على الموجبات بين المناسبة
واما اطلاق هذه الاسامي على السوالب فلتشبيهها بالموجبات في الاطراف

ولا يظن ان ههنا تعليلين جلي لزم ما لا يلزم لان الاطراد في وجه التسمية غير واجب
فيكفي في الاطلاق على كل الافراد وجود المناسبة في بعضها فان المناسبة
مع بعض الكل في الجملة مناسبة مع الكل في الجملة الا انه بقي في الكلام ان يلغو اعتبار
المناسبة بين السوالب والموجبات فتدبر فانه ذروة سنام الغموض والدقة
المحكوم عليه في الحملية يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا واللفظ
الدال على المورد والوارد اعني النسبة الحكمية والحكم يسمى رابطة نحو هو في زيد هو قائم
قيل فيه نظر لان الراجع عين المرجع وهو ذات زيد بل الرابطة هي الهيئة
التركيبية ونحو است في نحو زيد قائم است ونحو الكسرة في زيد حسين
وبالجملة كل ما دل على الرابطة هو رابطة والمحكوم عليه في الشرطية يسمى مقدما والمحكوم به
يسمى تاليا   موضوع القضية الحملية ان كان جزئيا حقيقيا تسمى شخصية
ومخصوصة نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب وان كان كليا فان كان الحكم على نفس الطبيعة
الكلية تسمى طبيعية نحو الحيوان جنس والناطق فصل والانسان نوع قيل امثال هذه
عامة لان ثبوت الاحكام المذكورة لهذه الطبائع انما هو كليتها وعمومها ورد
بان الحكم فيها على الطبائع العامة ويكفي هذا في كونها طبيعية ولو لوحظ في كل قضية ما هو مبدأ
الحمل فيها وبين باعتباره لم تنحصر القضايا في عدد وان كان الحكم فيها على ما صدق عليه

الطبيعية الكلية فان بين كمية ما عليه الحكم من الافراد فهي محصورة ومسورة وهي اربع موجبة
كلية وجزئية وسالبة كلية وجزئية وان لم يبين فهي مهملة فيق الجزئية اي تتلازمان
صدقا القضايا الشخصية والطبيعية لا اعتبار لها في العلوم والمهملة
كالجزئية فالمعتبرة محصورة القضايا اي المحصورات وحرف السلب ان كان
جزءا من محمول القضية سميت معدولة نحو زيد لا كاتب والا سميت محصلة نحو زيد ليس بكاتب
نسبة المحمول الى الموضوع ايجابا كانت او سلبا فقد تكون بالضرورة
وهي استحالة الانفكاك بينهما نحو بالضرورة كل انسان حيوان بالضرورة لا شئ
من الانسان بحجر وتسمى ضرورية مطلقة وقد يكون بسلبها من كلا جانبي الايجاب
والسلب وهي ممكنة خاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شئ من
الانسان بكاتب بالامكان الخاص ولا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى
وقد يكون بسلبها عن الجانب المخالف للحكم وهي ممكنة عامة نحو كل انسان كاتب
بالامكان العام اي سلب الكتابة عنه غير ضروري ولا شئ من الانسان بكاتب
بالامكان العام اي ثبوت الكتابة له غير ضروري وقد يكون بالدوام من
غير اعتبار ضرورة كمثال الضرورية وتسمى دائمة مطلقة وعامة نحو الانسان كاتب
ليس بكاتب عكس الحملية تبديل طرفيها مع بقاء الكيف والصدق

اي اذا صدق الاصل وجب صدق العكس لا انهما صادقان البتة فالموجبتان تنعكسان
الى الموجبة الجزئية مثلا اذا صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان
صدق الانسان حيوان وذلك لتلاقي الطرفين في الموضوع مع جواز عموم المحمول
فلا يصدق الكل في العكس والسالبة الكلية تنعكس كنفسها مثلا اذا صدق بالضرورة
لا شئ من الانسان بحجر صدق بالضرورة لا شئ من الحجر بانسان والجزئية لا
تنعكس لصدق ليس بعض الحيوان بانسان وكذب ليس بعض الانسان
بحيوان نقيض القضية قضية تخالفها في الايجاب والسلب على
وجه يستلزم صدق كل منهما لذاته كذب الاخرى وكذب كل منهما لذاته صدق
الاخرى فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية
المتصلة لزومية ان كان اتصالها بين طرفيها او سلبه عن ضرورة
والا فاتفاقية والمنفصلة حقيقية ان انفصل طرفاها صدقا وكذبا كالابن زوجية العدد
وفرديته ومانعة الجمع ان انفصلا صدقا فقط نحو هذا الشئ اما حجر واما شجر
فانه لا يجوز صدقهما ولكن يجوز كذبهما كأن يكون انسانا مثلا ومانعة الخلو
ان انفصلا كذبا فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فانه يجوز صدقهما
ولكن يمتنع كذبهما والا لزم ان يغرق ولا يكون في البحر عكس الشرطية

وتناقضها يعرفان بالمقايسة على الحملية فلا افتقار الى الاعادة في الافادة
الحجة على ثلثة انواع الاول القياس وهو ان يستدل بالكلي على الجزئي نحو كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم الثاني الاستقراء وهو الاستدلال
بالجزئيات المستقرات على الكلي فان كان تاما يسمى قياسا مقسما وافاد اليقين
كالقياس والا فاد الظن الثالث التمثيل ويسميه الفقهاء قياسا وهو ان يستدل
بجزئي على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم كما يقال النبيذ حرام كالخمر لاشتراكهما
في علة الحرمة وهي الاسكار وهو كالاستقراء الناقص لا يفيد الا الظن فالعمدة
في تحصيل المطالب التصديقية هو القياس ورسموه بانه قول مؤلف من القضايا
متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر وهو استثنائي ان كانت النتيجة او نقيضها
مذكورة فيه بالفعل والا فاقتراني الاقتراني قد يتألف من
الحمليات الصرفة ومن الشرطيات المحضة ومن الحملية والشرطية معا والاول
اظهر فاقتصرنا عليه واحلنا الباقي الى المقايسة فنقول حدود القياس ثلثة
الاصغر والاكبر والاوسط ومقدمتاه الصغرى والكبرى واقترانهما في الكيف
والكم يسمى ضربا وقرينة والهيئة الحاصلة من وضع الاوسط عند الطرفين بحسب تقدمه عليهما
او تأخره عنهما او تقدمه على احدهما وتأخره عن الآخر يسمى شكلا والاشكال المنعقدة

اربعة لانا اذا حملنا نسبة المحمول الى الموضوع في القضية المطلوبة وسطا ما نعلم
انتسابه الى كل واحد منهما استحصالا للنسبة المجهولة المطلوبة من النسبتين
المعلومتين فان كان الاوسط محمول الاصغر وموضوع الاكبر فهو على النظم الطبيعي الشكل الاول
وهو معيار العلوم المنتج بالذات وان كان على عكس ذلك فهو الشكل الرابع
فان كان محمولا لهما فهو الثاني وان كان موضوعا لهما فهو الثالث
شرط في انتاج الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ليندرج الاصغر في الاوسط
ويتعدى الحكم منه اليه والضروب المنتجة فيه اربعة وتنتج المطالب الاربعة الاول
الموجبتان الكليتان والنتيجة موجبة كلية الثاني الموجبة الجزئية مع موجبة كلية والنتيجة
موجبة جزئية الثالث الموجبة الكلية مع السالبة الكلية والنتيجة سالبة كلية
الرابع الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والنتيجة السالبة الجزئية وشرط في انتاج الثاني
اختلاف مقدمتيه كيفا وكلية كبراه كما والضروب المنتجة فيه ايضا اربعة الاول
الموجبة الكلية مع السالبة الكلية والنتيجة سالبة كلية وكذا عكسه وهو الثاني
الثالث الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والنتيجة سالبة جزئية الرابع السالبة الجزئية مع الموجبة
الكلية والنتيجة سالبة جزئية فقد بان ان الشكل الثاني لا ينتج الا السلب
جزئيا او كليا وشرط في انتاج الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين والضروب

المنتجة فيه ستة ثلثة منتج الايجاب الجزئي وثلثة منتج السلب الجزئي فالتي ينتج الايجاب الموجبتان الكليتان والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية وعكسه والتي ينتج السلب الموجبة الكلية مع السالبة الكلية والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والموجبة الكلية مع السالبة الجزئية والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدا وطويا طيا

والاستثنائي قد يتركب من متصلة وشرطه ان يكون موجبة كلية لزومية حتى يستلزم فيها وضع المقدم وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم وقد يتركب من منفصلة وشرطه ان يكون موجبة كلية عنادية حتى يستلزم فيها وضع احدهما رفع الآخر وبالعكس فان كانت حقيقية انتج فيها الرفع الوضع وبالعكس وان كانت مانعة الجمع انتج فيها الوضع الرفع ولم ينتج فيها الرفع الوضع لجواز الخلو كان الحال على عكسه ذلك لجواز اجتماعهما صدقا وعليك بتصفح الامثلة

تم

٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن حمده احسن كل المقول وشكره اشرف ما ينطق به ناطق العقول والصلوة على محمد المقبول الذي لم يميل اليه الجهول وبعد فجمعت هذه الحواشي للمبتدئين بالسعاية القادرين من الكتب مع ضم ما لاح لبال القاصر وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض الابصار من مواقع الانظار فاني لمتوقع ان ما يخرجه فكري غير صحيح قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره اقول ذكر فيه ثلث مقالات الاولى في بيان مفهومات هذه الاشياء والثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض والثالثة في السؤالات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلقا فالثناء جنس شامل له وللشكر والمدح وباللسان احتراز عن بعض الشكر وهما الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء غير اللسان وعلى الجميل الاختياري تحقيق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او على شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم من الثناء له احتراز عن الاستهزاء وعن قوله من قال فلان عالم نحرير قد قرء على مني فانه لا يقصد بها تعظيم من الثناء له مطلقا اي سواء كان

٣٢

الاصلية فقط والله علم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات ولذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب او غيره لانه على تقدير استجماع لفظة الله لجميع الصفات يكون الحمد كله مقابلة لجميع الصفات ولو لم يقل الحمد للواجب او غيره للالا يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف والواجب الوجود هو الذي يقتضي ذاته وجوده وقيل هو الذي وجوده لذاته اي ذاته يوجب وجوده كالباري تعالى عما لسمه وانما وجب وجوده لانه موجد الاشياء وموجد الاشيا لا يكون الا كذلك فان قلت فعلى كلا الوجهين يلزم تقدم الشيء على نفسه او كونه موجودا مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود يتقدم بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب فان كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم منه تقدم الشيء على نفسه وهو باطل وان كان الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم منه ان يكون الشيء موجودا مرتين وهو باطل ايضا قلت اي من حيث هي هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه ولا كونه موجودا مرتين و ايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود

المناح التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي غير الوجود المناح مقتضى الذات كان متقدما عليه بالوجود فهذا الوجود غير الوجودين المتاخرين بالغرض فيحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات متقدما عليه بالوجود ويمكن التقدير الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو باطل ايضا فهم ولا تتغفل فان هذا المقام من مصير الاذهان الممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته كشريك الباري وقيل هو الذي يقتضي ذاته عدمه وانما امتنع نظيره لان وجود النظير يستلزم فساد العالم كما تبين في علم الكلام والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون وجوده وعدمه من غيره وهو الله تعالى كجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات التي هي السموات وما عليها والارضون وما فيها وما تحتها وانما استوى وجود الممكن وعدمه لانه لا يضر وجوده وعدمه لا ينفعان بخلاف الواجب فانه ينفع وجوده ويضر عدمه وبخلاف الممتنع فانه يضر وجوده وينفع عدمه اعلم ان للممكن عدما حادثا وهو العدم الذي بعد وجوده والمراد بقولنا عدم الممكن من غيره عدمه الحادث لا عدمه القديم والا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذي قبل

الوجود ان كان من غيره وهو الله تعالى كان هذا العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا العدم حادث فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين القائلون بالاعدام القديمة وعلم منه ان الاعدام اما قديمة وهي العدم الذي قبل وجوده او حادثة وهي العدم الذي بعد وجوده وكل واحد منهما اما وقوعي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده فالعدم الحادث الوقوعي حاصل ايضا للممكن بعد وجوده فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع فلم يحصل له العدم الحادث الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع محال فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع محال والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجوده تعالى ازلي وابدي منزه عن العدم الوقوعي

والمقالة الثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض اما وجه الحصر فهو ان الشي اما ان يسلب الضرورة عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول فهو الممكن والثاني اما ان يسلب الضرورة عن طرف العدم او عن طرف الوجود الاول الواجب والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس

بحاصر لانه يتحقق قسم في العقل ليس من الاقسام التي هي في الحصر وهو ان يكون للشي طرفان ضروريان قلت هذا القسم وقوعه محال لانه يلزم منه اجتماع النقيضين بخلاف الاقسام الباقية فتامل وانما قدم الواجب على الممتنع لان امتناع النظير موقوف على الواجب لان الواجب نظيره لم النظير له موقوف عليه للنظير لانه ما لم يثبت النظير له لم يتصور النظير فكان موقوفا عليه لامتناع النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به فاذا كان موقوفا على النظير والنظير موقوفا على النظير له فكان موقوفا على النظير له موقوف عليه للامتناع لان الموقوف عليه للموقوف عليه موقوف عليه لذلك الموقوف فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف عليه مقدم على الموقوف فلهذا قدم الواجب عليه فهذا الوجه يدل على تقديم الواجب على الممتنع فقط واما الوجه الذي يدل على تقديم الواجب على الممتنع والممكن معا فهو ان الواجب صفة جرت على من هي له وغيره صفة جرت على غير من هي له وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت الواجب صفة على غير من هي كالممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصف الله تعالى كما ان الممتنع هو وصف النظير لا وصفه تعالى والممكن هو وصف الغير لا وصفه

نعم قلت الوجود عين ذات الباري تعالى كما بين في علم الحكمة فان قلت لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما صفة جرت على غير من هي له والممكن اشرف من الممتنع لانه موجود والممتنع معدوم والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم الممتنع وجودي كما مر وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن عدمي هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده وعدمه كما مر وان صدق على الموجود والوجودي مقدم على العدمي لشرفه وقيل قدم الممتنع على الممكن لان الممتنع هو مسلوب الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو مسلوب الضرورة عن الطرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب لان الطرف المسلوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن والواحد قبل الاثنين والمقالة الثالثة في الاسولة والاجوبة فان قلت التحميد لله تعالى واجب فلم حمد الشارح بل اخبر عن ثبوت الحمد قلت المراد بالحمد انشاء ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن ثبوت الحمد لله مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم الفاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب هنا بمعنى الماضي لان كون الله تعالى واجبا شي قد وجد في الزمان الماضي فلا يدل على الحال فان كون الله تعالى واجبا موجود في الحال وكون الواجب موجودا في زمان الماضي لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت العدم للواجب

اصلافلم قلتم طرفه العدم غير ضروري قلت العدم الفرضي حاصل للواجب
كما مرفان قلت لا وجود للممتنع ايضا فلم قلتم طرفه الوجود غير ضروري
قلت الوجود للممتنع فرضي لا وقوعي فان قلت يلزم من قوله الممكن سواه
بارجاع الضمير الى الله ان يكون الممتنع ممكنا لان الممتنع ايضا مما سوى
الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا باطل قلت الضمير يرجع الى الواجب
والممتنع معا وافراد الضمير باعتبار كل واحد منهما فمعنى الممكن سواه الممكن سوى
كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب صحيح وبعضهم اجابوا بان المراد
بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين
وهو يشمل الممتنع لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرف
الوجود فاعترض بانه يشمل الواجب ايضا فلم يكن بقوله الممكن سواه
معنى ثم اجاب عنه بهذا بان المراد بالامكان الامكان العام مقيدا بجانب
الوجود اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لا عن جانب العدم
والامكان العام بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة
ليست مسلوبة عن جانب الوجود ولكن يصدق على الممتنع والممكن
الخاص اما صدقه على الممتنع فلان الضرورة مسلوبة عن طرف
الوجود لا عن جانب العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلانه
اذا كان نفت الضرورة مسلوبة عن طرفي الوجود والعدم كانت

كانت مسلوبة عن طرفه الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس
بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح معلوم لمن له ادنى
تنبه لانه يلزم من هذا الجواب قسيم الشيء قسما منه لان الممتنع
قسيم الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسما له وانما قلنا وقد جعله
الشارح قسيما له لان مقصود الشارح بيان الصفات المتغايرة بالمفهوم
بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد على الاخر فيكون كل واحد من الصفات
الثلث قسيما للاخر فيلزم قسيم الشيء قسما له وهو ظاهر البطلان
فان قلت قوله سواه مستغن عن قوله وغيره فيلزم التكرار قلت
لان الثاني عطف تفسيري للاول وان سلم لزوم التكرار لكنه
جاز للتفنن في العبارة وهذا مرغوب عند البلغاء قال الصادر
باختياره شره وخيره اقول اعلم اولا ان الاختيار والارادة عند المتكلمين
صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدورات الله تعالى
في وقت دون وقت وعلى جملة دون جملة كما بين في كتب الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح الصادر باختياره كناية الى نفي
مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب بالذات لا فاعل مختار بالاختيار
ونسبة مقدورات اليه كنسبة الاحراق الى الشمس او النار اي كما ان
الشمس للاحراق واجب كذلك ... الواجب للمقدورات واجب وايضا كان

اي ردمذهب الثنوية والمجوسية لانهم قالوا ان الله لا يقدر على الشر والا
لكان شريرا اجيب عنه بان الخير والشر باعتبار ذاتهما ليس بخير وشر بل بالنسبة
الى غيرهما فيجوز ان يكون النسبة الينا شرا وبالنسبة الى الله تعالى ليس شرا ولا يكون
الله تعالى شريرا بسبب صدور الشر عنه حاصله ان خالق الشر وهو الله تعالى
ليس شريرا لان ارادة الله تعالى الشر لا ارادة الله تعالى الخير لان ارادة الله تعالى
الشر مختلف فيه وارادته تعالى الخير وان كان مختلفا فيه ايضا الا ان الثنوية قائلون
بان فاعل الخير يزدان وفاعل الشر اهرمن اكثر من القائلين بعدم ارادته تعالى فكان
ارادة الله تعالى الخير متفق عليه بالنسبة الى ارادة الله تعالى الشر فكان ذكر ارادة
الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذي
وقع النزاع فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر فكان مقصودا بالذكر والمقصود
اولى بالتقديم من غيره ولان الشر اقل حروفا في الكتابة من الخير
والاقل لخفته اولى بالتقديم اولان في الخير حرفا ثقيلا وهو الخاء وحرف علة وهو
الياء فكان ثقيلا ومعتلا وفي الشر لا يوجدان فكان الشر خفيفا وصحيحا و
الخفيف والصحيح اولى بالتقديم اولان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور
والظلمة مقدم على النور في كلام الله تعالى وجعل الظلمات والنور ولذا
قدم سبب الظلمة وهو الشر على سبب النور وهو الخير اتباعا لكلام الله تعالى قال ارادت
ان اكتب بالفارسية اوراقا اقول قيل عليه ان الاوراق ليس بمكتوب

بل كان بالنسبة الى الغير وهو العباد
وانما قدم الشر على الخير لان مقصود
الشارح بيان ارادة الله تعالى الشر لا ارادته
الخير لان ارادة الله تعالى ... وارادة
الخير وان كان مختلفا فيه الا ان الثنوية
قائلون بان فاعل الخير يزدان واما
خالق الشر اهرمن واراد ...
والله تعالى منزه عن فعل الشر والخير
لكن قائلون بعدم ارادة الله تعالى الشر
الاكثر من القائلين بعدم ارادة الله تعالى
الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفق عليه
بالنسبة الى ارادة الشر فكان ذكر ارادة
بالتبع لانه لما كان المقصود بيان ذكر ما
وقع فيه النزاع كثيرا والذي وقع النزاع
فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر وكان مقصودا
بالذكر والمقصود بالذكر اولى بالتقديم
من غيره ...
... على انه من اهل السنة والجماعة ح

بل المكتوب هو الحروف فلم قال الشارح ان اكتب اوراقا واجيب عنه
بان هذا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال يعني ذكر الشارح الاوراق واراد
الحروف لان الحروف حالة في الاوراق قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات
تختص بها للمبتدي اقول هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة فان
قيل يلزم من كونها آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم
قلت المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان شرع في شيء من العلوم سوى
المنطق وبعضهم اجاب بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق
كلية يعرف بها الطرق الجزئية التي يعرف صحتها وفسادها المنطق الذي
هو الطرق الكلية حاصله ان الطرق الجزئية آلة للمنطق الذي هو الطرق
الكلية وهي آلة للطرق الجزئية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الكلية
لان الآلة للآلة لشيء آلة لذلك الشيء فيكون الشيء آلة لنفسه وفيه نظر لانه
يلزم منه الدور لان معرفة الطرق الكلية يتوقف على معرفة الطرق الجزئية
ومعرفة الطرق الجزئية يتوقف على الكلية وهو المنطق فيلزم الدور
على وهو اي الدور وهو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو
باطل لانه يلزم توقف الشيء على نفسه كما اذا توقف أ على ب و ب على أ
كان أ موقوفا على أ لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على
ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب

استحضارها وهو الوجوب الحقيقي بل الوجوب العقلي الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يأثم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان الاستحضار في الاصطلاحات سلب الضرورة عن طرف وجوده لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يأثم بتركه فثبت التباين بين الواجب بالوجوب الحقيقي والوجوب الشرعي انما ايساغوجي **اقول** هذا مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليونان وهي ايسا وغوجي ومعنى ايسا انا ومعنى الثالث خمس حذف الفاء للاختصار ثم نقل المنطقيون وجعلوا على الكليات الخمس فان قيل المناسبة غير حاصل بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلنا لا نسلم وجوب المناسبة بينهما فان صاحب الشمسية اطلق التنبيه على الكلام الذي هو الاعلى الكهى مع انه لا مناسبة بينهما اي بين الامر والنهي لان الامر يدل على طلب الفعل والنهي يدل على ترك طلب الفعل ولا مناسبة بين التنبيه والاستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم والتنبيه ما لا يدل على الطلب دلالة وضعية وانما جاز عدم المناسبة بينهما لانه لا مناقشة في الاصطلاحات وبعضهم قالوا انه اسم للحكيم المستخرج للكليات الخمس فسموا به تسمية للمستخرج باسم المستخرج **قال** وهي النوع والجنس والفصل الخ **اقول** انما قدم النوع على

الجنس مع ان الاولى عكسه لان الجنس جزء من النوع والجزء مقدم على الكل لان ما صدق عليه النوع قليل وما صدق الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى لما مر انفا لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل لا يقع في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقديم وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان على النوع والنوع معروض والمعروض مقدم على العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان الجنس امر مبهم غير متحصل بنفسه محتمل على اشياء كثيرة يحصله الفصل ويخصصه ويزيل ابهامه فلابد ولا من امر مبهم غير محصل حتى يخصصه الشيء ويزيل ابهامه وقدم على الخاصة والعرض العام لانهما عارضيان والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي نفس ماهية الشيء او جزئه ونفس الشيء وجزئه مقدم على عوارضه وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العرض كما مر انفا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق الخاصة قليل وما صدق العرض العام كثير والقليل قبل الكثير **قال** والدلالة اه **اقول** انما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع ان عكسه اولى لان الدلالة

موقوفة عليهما والموقوف عليه مقدم على الموقوف لانه لما كانت الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول بالمدلولية كانت متقدمة عليهما لان العلة لصفة الشيء متقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذا الصفة وانما قلنا ان الدلالة موقوفة عليهما لان الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمنتسبين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول فيكون موقوفة عليهما اعلم ان المراد بالدليل ههنا اعم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي سواء كان يلزم من تصور الشيء التصور بشيء اخر او من التصديق التصديق بشيء اخر وانما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علة لعلم المدلول والعلة مقدم على معلول **قال** والدلالة تنقسم اه **اقول** اعلم اولا ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن لفظا فغير لفظية والدلالة اللفظية منقسمة الى طبيعية وعقلية ووضعية كما ذكرها الشارح مثال الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات المخصوص ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود لافظه ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر والدلالة الغير اللفظية تنقسم الى وضعية ان كانت بتوسط الوضع وضعها لمعان مخصوصة فا

فان النصب مثلا كالخشب المنصوب في الماء يدل على ان هذا المكان متجاوز بالوضع وكذا غيره والى عقلية ان لم يكن بتوسط الوضع كدلالة العالم على صانع والى طبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل ولم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية بأقسامها لان المقصود بالنظر الى المنطقي الدلالة اللفظية الوضعية لانها مستعمل في العلوم على ما لا يخفى اه **قال** او يدل على ما يلازمه في الذهن **اقول** اي على شيء يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اي الدلالة الالتزامية هي التي يلزم من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج الى الوسط وهو ما يقترن بقولنا لانه في يقع محمولا للموضوع الذي هو اسم ان المصدر بلام التعليل كما في المتغير في دليل اثبات الحدوث للعالم وهو قولنا لانه متغير حالة فان المتغير وقع محمولا للموضوع الذي وقع اسم ان المصدر بلام التعليل وهو العالم لان الضمير راجع اليه ومن غير احتياج الى علم اللازم في الجزم باللزوم بينهما وهذا هو معنى اللزوم الاخص وهو معتبر في الدلالة الالتزامية كالزوجية للاربعة فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة العلم بزوجية الاربعة **قال** لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج **اقول** لانه ان دل على كل امر خارج لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية لان كل خارج عن معنى اللفظ غير متناهية ولو دل على كلها لزم دلالة

اللفظ على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان قال لان الملازمة الخارجية
لا يرى هذا المقام من معرفة الملازمة مطلقا و الملازمة الخارجية الذهنية
ومعرفة اللازم والملزوم وهو معرفة الشرط والمشروط اعلم ان الملازمة مطلقا
هي كون الشئ مقتضيا للاخر والشئ الاول هو المسمى بالملزوم والثانى هو
المسمى باللازم كطلوع الشمس مقتضى لوجود نهار فان طلوع الشمس
مقتضى لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم ووجود النهار لازم والملازمة
الخارجية هي كون الشئ مقتضيا للاخر في الخارج اى فى نفس الامر اى كلما ثبت
الملزوم فى الخارج ثبت وجود اللازم فيه كالمثال المذكور وكا
لزوجية للاثنين فى الخارج ثبت الزوجية فهو الملازمة الذهنية هى كون الشئ
مقتضيا للاخر فى الذهن اى متى ثبت تصور الملزوم فى الذهن ثبت تصور
اللازم فيه كما لزوم البصر للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى فى الذهن ثبت
تصور البصر فى الذهن اعلم ان بين الملازمة الخارجية والملازمة
الذهنية عموم وخصوص مطلقا و الملازمة الذهنية اعم من
الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الذهنية
لانه كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الخارج ثبت تصور
اللازم عند تصور الملزوم فى الذهن وليس كلما ثبت الملازمة الذهنية
ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور

تصور

اللازم عند تصور الملزوم فى الذهن ثبت اللازم عند تصور الملزوم فى
الخارج فانه ثبت تصور البصر عند تصور العمى فى الذهن ولم يثبت
فى الخارج والشرط هو الذى يتوقف عليه الشئ ولم يدخل فى ماهيته
ولم يؤثر فيه ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء
للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلوة وليس بداخل فيها
ولا مؤثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية لو جعلت
شرطا للدلالة الالتزامية لم يتحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة بدون
الوضوء واللازم اى عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية باطل وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا لان بطلان
اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا اللازم باطل لان العدم
اى الذى مفهومه عدمى كالعمى فانه يدل على الملكة اى على الذى مفهومه
وجودى كالبصر دلالة التزامية لانه كلما ثبت تصور العمى فى الذهن ثبت
تصور البصر فى الذهن مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس
كلما ثبت تصور العمى فى الخارج ثبت تصور البصر فى الخارج لان بينهما
معاندة فى الخارج وانما قلنا لان مفهوم العمى عدمى ومفهوم البصر وجودى
لان مفهوم العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم

عدمى ومفهوم البصر هو قوة العقل يدرك بها المحسوسات البصرية
وهو مفهوم وجودى لانه ليس معناه نفى وانما قيدنا مفهوم العمى
بقولنا عما من شانه ان يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر لصدق عليهما عدم
البصر لكن ليس من شانهما ان يكونا بصيرين قال فنقول اللفظ
ينقسم اه اقول فان قلت ان المنطقى لا يبحث عن اللفظ من حيث انه منطقى
الا عن المعانى لانها موصلة الى المجهولات فلم ذكر بحث الالفاظ قلت
لانه لما كان افادة المعانى واستفادتها موقوفة على الالفاظ ذكره فان قلت
يحصل الافادة والاستفادة بالاشارة قلت يحصل بالاشارة تفهيم المحسوسات
وفهمها دون تفهيم المعدومات والمعقولات وفهمها فان قلت يحصل
باشكال الكتابة تفهيم المعانى كلها محسوسة كانت او معدومة او
معقولة فلم احتيج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤنة اشكال الكتابة
اكثر وضع الالفاظ لقلة مؤنتها قال والحجارة يدل على جسم معين اقول
قيل عليه ان الحجارة لا يدل على جسم معين بل على جسم ما غير معين
من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعيين
التعيين النوعى اى يدل الحجارة على ماهية النوعية المعينة وهى ماهية الحجر
ورد عليه بان الحجارة المرمية ليست بماهية نوع الحجر بل فرد من ذلك
اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا فى ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد

من افراد الحجر مرميا كان ثبت الماهية مرمية قال صدقه على اربعة اقسام
اقول فان قلت الاقسام خمسة لا الاربعة التى ذكرها الشارح وما كان للفظ
جزء لكن لا لمعناه كالمنقوطة كما قال الشارح ابن الغفارى
رحمه كذلك قلت لما كان حاصل القسمين وهما ما يكون جزء للفظ
ولمعناه جزء لا بمعناه ولكن لا يكون بجزء اللفظ معنى وما يكون للفظ
جزء لا لمعناه واحدا عد الشارح هذين القسمين قسما واحدا
وانما قلنا حاصلهما واحد لان كل واحد من هذين القسمين
متحد فى عدم حصول المعنى بجزء لفظهما وان كانا متغايرين
من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم
الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة وهى الخمسة
المذكورة وما لا يكون للفظ ولمعناه جزء لكن اذا كان على للفظ المنقوطة
وهذا القسم راجع اما الى القسم الذى لا يكون للفظ جزء واما الى
القسم الذى لا يكون بجزء اللفظ معنى لان صدق عدم كون المعنى
بجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كهو
اذا كان علما للفظ هو والثانى ما يكون للفظ جزء لا لمعناه كالنقطة
والثالث ما يكون للفظ ولمعناه جزء لكن لا يكون بجزء اللفظ
معنى قال كالحيوان الناطق علما اقول اعلم انه لا فرق بين الحيوان

علما
الناطق وبين عبد الله علي من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق
علي يكون بازاء الزاء في زيد كما ان الزاء في زيد لا يقصد به معنى كذلك
لا يقصد بالحيوان معنى وكذلك الحق في الحيوان الناطق علي لا
يقصد به معنى كما ان العبد في عبد الله علي يكون بازاء الزاء في زيد
لا يقصد به معنى كما ان الله في عبد الله لا يقصد به معنى لكن
الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق
علما مفهوما ... الاصليان جزءان من مفهومها المنقول
اليه وليس عبد الله مفهوما ... الاصليان بجزئين من مفهو-
مها المنقول اليه قال لكن معناه الماهية الانسانية مع
التشخص اقول فان قلت الماهية الانسانية هي الحيوان
الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق الماهية الانسانية التي ن
هي الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشيء
نفسه مع غيره وهو باطل قلت لا نم انه يلزم منه كون مفهوم الحيوان ن
الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص
مفهوم لفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان الناطق
علما حتى يلزم ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي اقول اعلم ان الكلي هو الذي يمكن

نفس مفهوم الحيوان الناطق ح

يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع
على كثيرين في نفس الامر او لم يقع فيه سواء فرض صدقه ووقوعه على
كثيرين او لم يفرض فيدخل الواجب والشمس واللاشيء في تعريف
الكلي والجزئي وهو الذي لا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد
فانه لا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين لانه يمنع التشخص من فرض صدقه
على كثيرين فان قلت ما الفرق بين زيد وبين اللاشيء فلم قيل
ان احدهما وهو زيد جزئي والاخر وهو اللاشيء كلي مع ان كل
واحد منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر آنفا
واما اللاشيء فلانه لا شيء من الاشياء الخارجية والذهنية
يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين قلت
الفرق بينهما هو ان زيدا يمتنع فرض صدقه على كثيرين امتناعا
ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشيء
على كثيرين بسبب ان نقيضه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء
الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الا
مكان الذاتي وانما قدم الكلي على الجزئي لان الكلي هو الموصل
الى المجهولات دون الجزئي والمقصود بالذات بالنظر للمنطقي
هو الموصل اليها فلذا قدمه او لان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء

فان قلت لم قدم المص الكلي على الجزئي وقدم الشارح الجزئي على الكلي قلت لان المص نظر الى ان الكلي جزء الجزئي كالانسان الذي هو جزء لزيد مثلا والجزء مقدم على الكل والشارح نظر الى ان مفهوم الجزئي وجودي ومفهوم الكلي عدمي والوجودي مقدم على العدمي

مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره
كالحيوان فانه جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن غيره
وهو الناطق والكل هو الذي يتركب من الاجزاء كالانسان
فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان والناطق واعلم ايضا
انه لا بد بين كل المفهومين من نسبة من النسب الاربع وهي
التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم و
الخصوص من وجه لانه ان لم يصدق كل منهما على كل ما صدق
عليه الاخر فبينهما التباين كالانسان والفرس فانه لا يصدق
الانسان على ما صدق عليه الفرس وبالعكس فان صدق كل
منهما على كل ما يصدق عليه الاخر فبينهما التساوي كالانسان و
الضاحك فان كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك
وبالعكس وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر و
الاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاخر وكذا الاخر يصدق
على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص من
وجه كالحيوان والابيض واذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة
بين الجزئي والكلي التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما على كل
ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم والخصوص من وجه

الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق كالحيوان والناطق فان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه فانه كل ما صدق عليه الناطق صدق عليه الحيوان وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض ما صدق عليه الحيوان

من وجه لصدقهما على الانسان وصدق الكلي بدون الكل على
الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس
الاعم وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم
والخصوص من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق الكلي بدون
الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على جزء الجزئي وهو
الشخص والنسبة بين الجزئي والكل العموم والخصوص من وجه
لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي البسيط
اي الجزئي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق
الكل بدون الجزئي على الانسان وبين الجزئي والجزء العموم و
الخصوص من وجه ايضا لصدقهما على الشخص وصدق الجزئي
بدون الجزء على زيد وصدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان و
النسبة بين الكل والجزء العموم والخصوص من وجه لصدقهما على
الحيوان فانه كل بالنسبة الى جسم نام متحرك بالارادة لانه
مركب منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون
الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء البسيط
وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقي له ليتضح
مفهوم الكلي لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم
الكلي اتضح مفهوم الكلي لان الشيء يتضح بضده كما اتضح بضده

افراده وانما قلنا مع عدم تعلق غرض المنطقيين به لان
تعلق غرض المنطقيين هو المعرف بالترتيب الى المجهولات والموصل
بالترتيب لا يكون الا الكلي لانه يحصل الايصال بترتيب الكليات
بعضها مع بعض الى المجهولات الكليات ولا يحصل الايصال بترتيبها
الى المجهولات الجزئيات ولا يحصل الايصال ايضا بترتيب الجزئيات
بعضها مع بعض الى المجهولات مطلق اي سواء كانت المجهولات
كليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا وموصلا اليه
والجزئيات ليست موصولا اليه فلا غرض للمنطقيين بتعلق بالجزئيات
قال اي من حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر هذه العبارة
وهي نفس تصور مفهومه توهم ان المانع ان المانع من الشركة
هو التصور الذي تعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله اي
من حيث انه متصور اي المانع من الشركة هو المفهوم من حيث
انه متصور لا التصور المفهوم التصور اشارة الى رد مذهب
من قال ان المتصف بالكلية هو التصور الذي هو الصورة لا
المتصور الذي هو ذو الصورة وانما كان هذا المذهب مردودا
لان الصورة حالة في نفس شخصية وجزئية المحل يوجب جزئية الحال
فلا تطرأ الكلية للصورة بل على ذي الصورة قال وانما قيد المفهوم
بالتصور اقول يمكن ان يعتبر مفهوم الكلي على اربعة اوجه الاول ما لا

لا يمنع تصور مفهومه والثالث ما لا يمنع تصور مفهومه والرابع ما
لا يمنع نفس تصور مفهومه وبيان فساد وجوه الثلاثة الاول
مذكور في حاشية السيد فليطلب ثمة قال الكلي اما ذاتي او عرضي
اقول فان قيل لم قيل ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع
ان كل واحد منهما لا يصح للانسان واعم منه قلنا ان التميز بين
الذاتيات والعرضيات غامض لكن للمنطقيين قاعدة يمكن التميز
بها وهي انه اذا كان للشيء الواحد لوازم عامة يكون اقدمها
ذاتيا جنسا كالحيوان فانه اقدم بالنسبة الى ساير اللوازم وهي
الماشي فان قلت لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك
والتعجب ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص بالنوع
قلت ان القاعدة في التميز هي انه اذا كان للنوع لوازم
مختصة له يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة
الى المتعجب والضاحك لان النطق سبب التعجب والتعجب
سبب الضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما
على التعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد
للضحك وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي معروض والعرضي
عارض والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدما على الوصف

احوال كالحيوان بالنسبة الى الانسان اقول يمكن ان يكون في هذا
الكلام اشارة الى ان الكليات امور اضافية تختلف بالاعتبار فان
الحيوان جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه شامل له ولغيره
وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان جنس بالنسبة الى الانسان واما
بالنسبة الى الناطق واما بالنسبة الى الناطق فعرض عام لانه ليس
داخلا فيه لكنه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو عرض عام
كالماشي مثلا فانه عرض عام ليس بداخل في الانسان شامل له و
لغيره كالملون فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود وفصل
بالنسبة الى الكثيف ونوع بالنسبة الى المتكيف وخاصة بالنسبة
الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا سئل عن كل و
احد اقول اعلم ان ما هو سؤال به عن تمام الماهية فلا يقع في
جواب ما هو الا تمام الماهية المختصة او بتمام الماهية المختصة
هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة للشيء وان لا يكون له حقيقة
غير هذه الحقيقة و تمام الماهية المشتركة هو ان يكون الجزء
مشتركا بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر داخل سوى ذلك
كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان والفرس لا يوجد جزء
ذاتي بينهما سوى ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم نقل امر مشترك

مشترك لانه يوجد الامر المشترك الغير الذاتي بينهما كالماشي فانه
مشترك بينهما لكن لا يكون جزءا ذاتيا بين الانسان والفرس فان
قلت ان هذا التفسير باطل لانا لا نسلم ان لا يوجد سوى الحيوان
جزء مشترك ذاتي بين الانسان والفرس فان الجسم النامي الحساس
المتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة بينهما ذاتية لهما والحيوان غيرها
لان الحيوان مجموع الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والمجموع
مغاير لكل واحد منها فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة على
هذا التفسير مع انه تمام الماهية المشتركة قلت لا نسلم ان جزء
الشيء غيره لما ثبت في موضعها ان جزء الشيء لا هو ولا غيره فلا يكون
الجسم النامي والحساس او المتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم
يكون عينه ولا يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما قال
وقوله مختلفين بالحقائق اقول فان قيل ان هذا القيد كما يخرج
هذا النوع يخرج ايضا فصول الانواع وخواصها فلم قال انه
يخرج النوع بقوله مختلفين بالحقائق والفصل والخاصة بقوله
في جواب ما هو قلت ان القيد الاخراج عنه ما يخرج الفصول و
الخواص مطلق اي سواء كان فصول الانواع او فصول الا
جناس وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما
كالضاحك

في جواب ج

العرض العام فلا يخرج الا بقيد الاخير لانه معقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق لكن لا يقال في جواب اصلا فان قلت ان الجنس لا يكون مقولا
في جواب ما هو قلنا المراد مما قوله الجنس مقول في جواب ما هو
تعيين الاصطلاحي اي تعيين ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي
شيء هو بل مقول في جواب ما هو قال ويرسم النوع بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالعدد اقول قوله على كثيرين اي على الافراد لان
المراد بالكثيرين في تعريف النوع الافراد والمراد بالكثيرين في تعريف
الجنس هو الانواع والماهيات فان قلت ان الجنس ايضا
مقول على الافراد فلم قلت المراد بالكثيرين في تعريف الانواع
دون الافراد قلت ان المقول ليس على الافراد ليس اولا بالذات
بل ثانيا بل بالعرض لانه يقال اولا بالذات على الماهية الموجودة
من الافراد وبواسطتها يقال على الافراد المتشخصات
ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا
القول للاحتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون الحقيقة
لان الجنس لا يكون مقولا على كثيرين بالذات قال وقوله مختلفين بالعدد
دون الحقيقة يخرج الجنس اقول لو قال قوله دون الحقيقة يخرج الجنس
لكان اولى لانه لا مدخل لقوله مختلفين بالعدد في الاخراج لان الجنس ايضا مقول

ثم كثيرين مختلفين بالعدد

واما العرض العام فلا يخرج الا بقيد الاخير لانه معقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق لكن لا يقال في جواب اصلا فان قلت
ان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب
ما هي او في جواب ما هم فلم قال في تعريفه انه مقول في جواب
ما هو قلنا المراد من قوله الجنس مقول في جواب ما هو تعيين
الاصطلاحي اي تعيين ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي
شيء هو بل مقول في جواب ما هو قال ويرسم النوع بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد اقول قوله على كثيرين اي على الا
فراد لان المراد بالكثيرين في تعريف النوع الافراد والمراد بالا
كثيرين في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات فان قلت الجنس
ايضا مقول على الافراد فلم قلت المراد بالكثيرين في تعريف الانوا
ع دون الافراد قلت ان المقول ليس على الافراد ليس اولا با
لذات بل ثانيا بل بالعرض لانه يقال اولا بالذات على الماهية
الموجودة من الافراد وبواسطتها يقال على الافراد المتشخصات
ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول
للاحتراز من الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون الحقيقة
لان الجنس لا يكون مقولا على كثيرين بالذات قال وقوله مختلفين

بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس اقول لو قال [illegible]
دون الحقيقة يخرج الجنس لكان اولى لانه لا مدخل لقوله
مختلفين بالعدد في الاخراج لان الجنس ايضا مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد تمت بعون الله الملك الوهاب كاتبه [illegible]
اشارة لانها عجمية لما بعدها من الفعل والقول قال او كثر تعريف
الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل تعريف الصلوة هو اركان
معلومة وافعال مخصوصة تعريف السلام هو تجرد النفس عن الملكات
الخبيثة والمشقة في الدارين تعريف آل كل مؤمن تقي تقي الى يوم القيامة
فهو آل تعريف الاصحاب وهو من يجتمع بهم ساعة من المؤمنين تعريف الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد ازمنة الثلثة تعريف الفعل ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد ازمنة الثلثة تعريف الحرف ما لا يدل على معنى
في نفسه تعريف التصريف علم باصول يعرف بها احوال الكلمة من حيث الا
دغام والاعلال تعريف العلم هو حصول صورة الشيء في العقل تعريف الا
ستفهام استفهام طلب فهم خبر الى طلب تعريف الحركة هي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج تعريف حروف الهجاء وضعت لافتتاح
العقل ومعناه الى ما يليه تعريف المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع

بازائها الالفاظ تعريف الحال هو الامر الداعي للمتكلم الى ما هو خارج محقق
او هو هو ما تعريف القانون امر كلي مشتمل على جميع سائر جزئياته يتعرف
احكامها منه تعريف الالة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعلها في وصول اثر
الفاعل الى ذلك المنفعل تعريف الاستدلال انتقال الذهن من الاثر الى المؤثر
تعريف التسلسل هو ترتب امور غير متناهية تعريف الدور هو توقف الشيء
على ما هو يتوقف عليه تعريف الاستعارة هو كون اللفظ مستعملا في غير
معناه الاصلي بعلاقة المشابهة بين المستعار والمستعار له تعريف الكناية هو كون
اللفظ مستعملا في غير ما وضع له مع قرينة لفظية صارفة عن ارادة معناه الحقيقي
تعريف المناظرة هو من المشاركة في المسئلة العلمية لاظهار الصواب تعريف
المعرفة ما وضع لشيء بعينه تعريف العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد تعريف الاسماء الافراد ما وضع لكمية احاد الاشياء تعريف الاكناء
الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي تعريف الاسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه
تعريف النكرة ما وضع لشيء لا بعينه تعريف الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم
من العلم به العلم بشيء اخر تعريف المعارضة عبارة من اقامة الدليل على خلاف ما اقام
الدليل عليه الخصم تعريف الترادف اطلاق الاسمين على معنى واحد تعريف الاسناد
اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة تعريف التجانس في اللغة
هو تقرير الشيء على مثال شيء اخر له تعريف مادة الشيء ما معه يحصل بالقوة

تعريف الادغام الجائز اطرفه في مخرجه مقدار الباقي الحرفين تعريف المصدر هو
الموضع الذي يصدر منه الابر تعريف المتماثلين ان يجتمع الحرفان المتماثلان
او المتقاربان في كلمة واحدة او في كلمتين تعريف اللغة ما يعبر بها كل قوم عن
اغراضهم تعريف الماضي ما دل على الزمان قبل الزمان الحاضر تعريف
الاصطلاح عبارة عن الفاظ مخصوصة تتداول بين القوم تعريف واما المضارع
فهو الذي في اوله حرف من حروف اتين تعريف الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء
والعين واللام حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف تعريف الشاذ
هو الذي يجري على خلاف القياس تعريف النادر هو الذي استعماله قليل
تعريف المعرفة ما وضع لشيء بعينه كزيد تعريف النكرة ما لم تختص بواحد من
حيث شانها في امته تعريف الاعراب ان تختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا تعريف العامل ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من
الاعراب تعريف المقصود هو المراد من المتكلم ومفهوم عند المخاطب تعريف
التنوين نون ساكن تتبع حركة اخر الكلمة تعريف الفاعل صفة من صدر منه
الفعل تعريف المفعول صفة من وقع عليه الفعل تعريف اللفظ ما يتلفظ به الانسان
او في حكمه مهملا كان او مستعملا تعريف الدلالة هي كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء اخر تعريف المعنى ما يقصد من اللفظ تعريف المفرد
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه تعريف الوضع تخصيص الشيء بشيء متى اطلق

او

احد حسن شيء الاول على صفة شيء اخر تعريف المركب الذي لم يشبه
معنى الاصل تعريف العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب العدل خروج
الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى تعريف المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه او الوصف الواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام
رافعة لظاهر تعريف الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او
معنى تعريف الخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة تعريف التمييز
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة تعريف
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة تعريف النعت تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا تعريف البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع في النسبة
او التحول تعريف المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب تعريف المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا تعريف الموصول
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد الصلة له جملة خبرية لا انشائية ولا طلبية
تعريف الاصل ما يبنى عليه الشيء او لم يدخل في ماهية الشيء تعريف الا
صطلاح الشكر صرف العبد جميع ما انعم الله عليه لاجل ما خلق لاجله تعريف لغوي
الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه الحمد هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
بسبب انعامه تم التقدير عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته معرفة شيء اخر

سو من و

شيء ما يجب ان يعلم وجوده و

تعريف النحو هو قوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب
والبناء والانصراف وعدمه تعريف السماعية والقياسية وهما في اللغة
منسوبتان الى السماع والقياس تعريف وفي الاصطلاح السماعية هي ما يوجد
حاصلا في تراكيب البلغاء ولم يذكر فيها قاعدة كلية تشتمل على جميع جزئياتها
وفي الاصطلاح والقياسية هي ما يوجد حاصلا في تراكيب البلغاء وذكر فيها
قاعدة كلية [illegible] تشتمل على جزئياتها تعريف الاسم الالة
وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه تشبيه محسوس ما
بمحسوس مثاله خط المحبوب كالنور في العلم كالحياة تشبيه معقول
بالمحسوس كالجاهل النحو في الكلام كالملح في الطعام تشبيه محسوس
بالمعقول كالعطر كخلق كريم تمت بعون الله وحسن التوفيق

تشبيه معقول بالمعقول

الغضب والطمع والعجب
الغضب والطمع والعيب والحسد

يزيل العقل
يزيل الحياء
يزيل العمل الصالح
يزيل الايمان

باب محن الحرور

49

ایساغوجی حسام کاتبی

مجموع فیه رسائل
ایساغوجی و لباب المنطق و ربع
.....

تعریف المنطق

المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطأ في الفكر

المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطأ

[illegible]

باب اگر دلرسک اکیه کیشی بو برندن ایرمق دلسه
یدیار اتمک یزه و ایت یدوره نینکم اول ایت
دردران لو بربریله دشمان اوله لو غایه مجرب در

[illegible]

باب اگر دلرسک بر کیشی ایودسن بونی براخر یو یزیدر
غایه ..... در
[illegible]
..... دلرسک

قال ..... لا جرم في الاصل لابد ولا محالة ثم ..... فجرى مجرى القسم و يجاب
باللام فيقال لا جرم لافعلن .....

50

رسالة ایساغوجی

الدلالة على نوعين
لفظي
وغير لفظي
وضعية
عقلية كدلالة العالم على وجود الصانع
كدلالة الدوال الاربع
طبعية
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
تضمن
التزام
موجبة ای الانسان حيوان
سالبة ای لا شیء من الانسان بكاتب
شرطية
متصلة
منفصلة
اتفاقية
لزومية
حقيقية
مانعة الجمع
مانعة الخلو
ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق
ليس هذا الشيء اما حجر او شجر
العدد اما زوج او فرد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

نحمد الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته
اجمعين اما بعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره
لمن يبتدئ بشيء من العلوم مستعينا بالله تعالى انه مفيض الخير و
الجود ايساغوجي اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى
جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن و
على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا
يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا
يكون كذلك كرامي الحجارة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع
نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد وعمرو والكلي اما ذاتي وهو
الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة
الى افراد الانسان والذاتي هو الذي اما مقول في جواب ما
هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس

وهو الجنس ويرسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو
وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل
مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما
يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل
ويرسم بانه كلي يقال على شيء في جواب اي شيء هو في ذاته
فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم
او لا يمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة
واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان ويرسم
بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما
ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة و
الفعل والتنفس للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي
يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا القول الشارح
الحد عبارة عن كشف حقيقة الذاتيات للشيء على وجه يدخل فيه ما هو
منه ويخرج كل ما ليس منه وقيل الحد قول دال على ماهية الشيء

وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص
وهو الذي يتركب من جنس البعيد وفصله كالجسم الناطق بالنسبة الى
الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب
وخواصه كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص
وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا
في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي
البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع القضايا القضية قول يقال
لقائله انه صادق فيه او كاذب وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب
واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و
اما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا و
الجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني يسمى محمولا والجزء الاول
من الشرطية مقدما والثاني يسمى تاليا القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
او سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا
واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك وتسمى مهملة المنفصلة اما ان تكون
المتصلة ...

ان كانت طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق المنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج
او فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا
الشيء اما شجر او حجر واما مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في
البحر واما ان لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو التناقض وهو اختلاف قضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة و
الاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق
ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان و
الاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة
الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان المحصورتان
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان الكليتين قد
تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب و
الجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا

ولم يذكر المصنف هاهنا مثال المهملة
الانسان كاتب ونقيضه
لا شيء من الانسان بكاتب
الانسان ليس بكاتب
ونقيضه كل انسان كاتب

والتصديق والتكذيب بحاله

مع بقاء السلب والايجاب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ
يصدق كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية
لانا اذا قلنا كل انسان حيوان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا
بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية
ايضا تنعكس جزئية لهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية
وذلك بيّن بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر صدق
قولنا لا شيء من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما فانه
يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه القياس هو
قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اما
اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم حادث
واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس
يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر
ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي
فيها الاكبر تسمى الكبرى وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في
الصغرى موضوعا في الكبرى يسمى الشكل الاول وان كان بالعكس

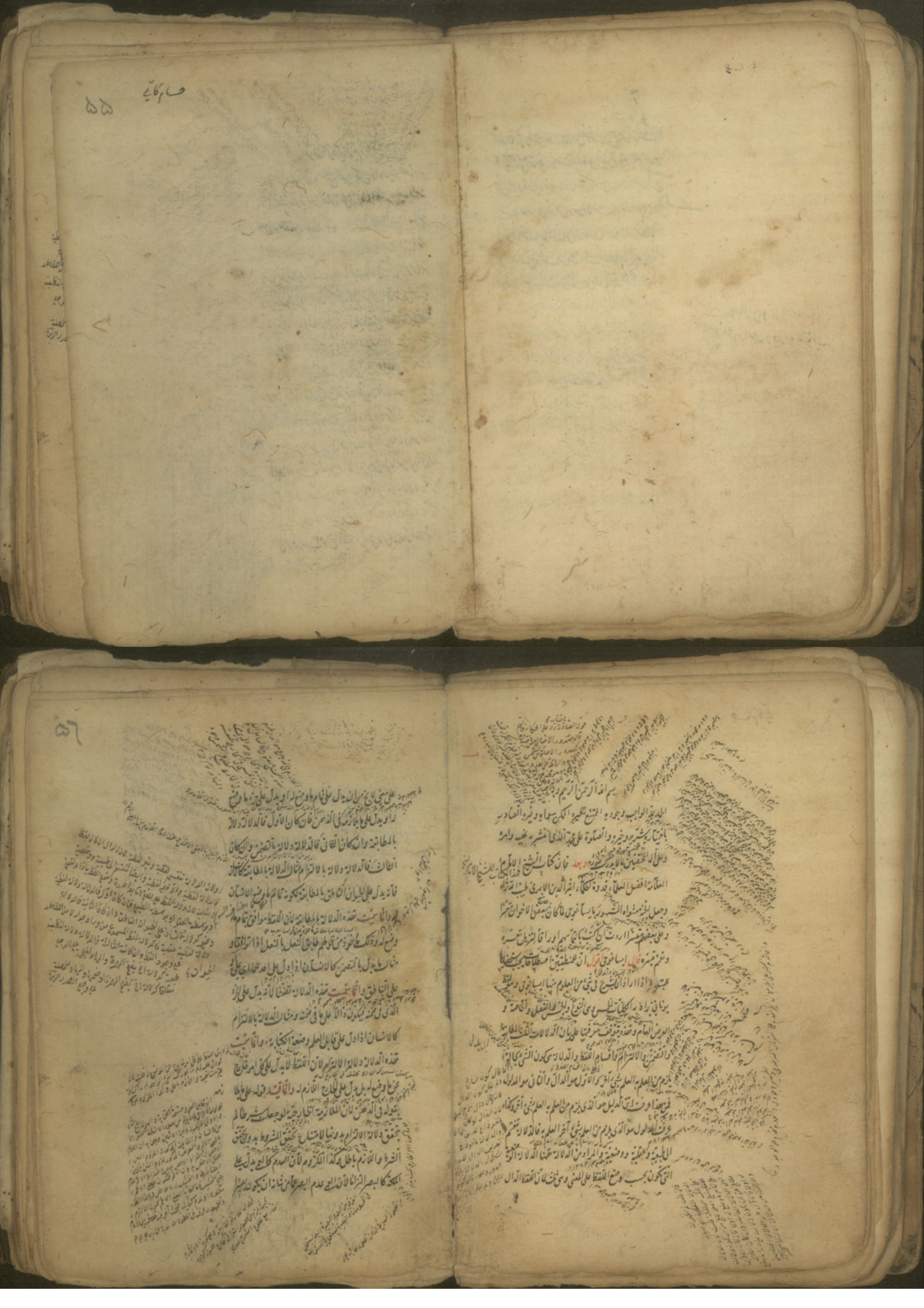
فهو الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو
الثاني هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والرابع منها
بعيد عن الطبع والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني
الى الاول بعكس الكبرى والثالث يرد اليه بعكس الصغرى والرابع
يرد اليه بعكس الترتيب او بعكس المقدمتين جميعا ~~والكل~~
هو الاول والثاني ينتج عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده هنا ليجعل دستورا
ويستنتج منه المطلوب كله وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
فضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم
الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث
الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم
ليس بقديم القياس الاقتراني اما من الحمليتين كما مر واما من
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما من منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج
او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد

ينتج ~~الفرد هو اما فرد او زوج الفرد~~ واما من حملية ومتصلة كقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو جسم وكل جسم متحيز ينتج كلما كان هذا انسانا
فهو متحيز واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم
بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا
انسانا فهو اما ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي فالجزء
الموضوع فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا وان كانت
منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض التالي الآخر و
استثناء نقيض احدهما ينتج عين التالي البرهان وهو قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين واليقينيات
اقسام اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار
محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات

لقولنا

كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا
محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزات
على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب
وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والجدل
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابات
هي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه
او مظنونة والشعر مؤلف من مقدمات تنبسط منها
النفس او تنقبض والمغالطة مؤلفة من مقدمات
وهمية كاذبة والعمدة هي البرهان وليكن هذا آخر
رسالة والحمد لوليه والصلوة على نبيه
وآله اجمعين تمت مع الصلوة والسلام
بعون الملك العلام في شهر رجب
المرجب في يوم الجمعة سنة
خمس وثلثين

شبيهة بالحق او بالمقبول والمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع تغيره الممكن سواه وغيره الصادر
باختياره شره وخيره والصلوة على محمد الذي انتشر به نهيه وامره
وعلى آله المحققين بالايدي كسوره وبعد فان كتاب الشيخ الامام
العلامة افضل العلماء قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب الله ثراه
وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان بعض الاخوان شرعوا
وعلى بعضهم تيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتذليل تعسره
وتتميم تيسره قال ايساغوجي اقول ان المنطقيين اصطلحوا على ان يخاطبوا
المبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم بها ايساغوجي وهو لفظ
يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة و
العرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث المطابقة
والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول
فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا
عرفت المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به فالدلالة تنقسم
الى طبعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية
التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلث لان اللفظ الدال

على معنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع
له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة
بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان
الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع الانسان
له وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما
وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا و
مثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان او
على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء
الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام
كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت
هذه الدلالة دلالة الالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج
عن ما وضع له بل يدل على الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه
بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم
يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق
الشرط واللازم باطل وكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على
الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا



معًا ان بينهما تباينًا في الخارج لا في الذهن قال ثم اللفظ اما
مفرد اه اقول لما فرغ عن بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم
اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد
بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه
لا يراد من جزئه دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كرامي
الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات
من له الرمي والحجارة تدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد
وان كان الثاني فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة
صدق على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا كق علما و
الثاني ان يكون له جزء لكن لا معنى له حال الانفراد نحو زيد علما والثالث
ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع
ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان
الناطق علما لانسان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص
قال والمفرد اما كلي او جزئي اه اقول المفرد ينقسم الى كلي
وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اي من حيث انه
متصور في الذهن مانعا من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه بين
كثيرين او لا يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه اشتراكه

بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن صدقه
على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه اشتراكه بين كثيرين فهو
الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين
وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمتنع الاشتراك
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل
الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمتنع عن صدقه
على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل في اثبات الوحدانية قال
والكلي اما ذاتي اه اقول والكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه
اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان
فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من
الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا
في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو و
بكر التي هي الانسان لما مر من انه مركب من الحيوان والناطق
فتعين انه امر خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية
بل يكون من العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير

وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي فح
يكون نفس الماهية ذاتية لا يقال الذاتي هو المنسوب الى الذات
فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو
ممنوع لانا نقول هذه النسبة الى الماهية ليست بلغوية حتى
يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي
اما مقول اه اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي
اما جنس او فصل او نوع لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة اي لا الخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان
جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد منهما لم يصلح ان يقع جوابا
عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما بالانفراد
لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان
الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال
فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ورسم الجنس بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا اوليا قوله كلي
زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس يتناول الجزئيات والكليات
وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئي انما يقال على
واحد

واحد متشخص وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على
كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات
الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو نوع كالانسان
بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل
عن زيد وعمرو وغيرهما بما هم كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهم
المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان
ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين انه اعني النوع يكون مقولا
في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا ورسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي
زائد كما مر وقوله مقول جنس يتناول الجزئي والكلي وقوله على
كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس
لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله
مختلفين بالعدد يكون افراده مختلفة بالعوارض والمشخصات
وقوله في جواب ما هو يخرج الثلث الباقية المذكورة وان كان الذاتي
غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته فهو
وهو اعني المقول في جواب اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عن الشيء



الذي يشاركه في الجنس فهو فصل ولو قال او في الوجود ايضا
لكان قوله اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين
او امور متساوية اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس بناء على بطلان
تركيب الماهية من امرين متساويين ومن امور متساوية وللقائل
ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف
وذلك كما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى
الانسان فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان
كالفرس والبقر وغيرهما لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء سوالها يطلب
ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء يصلح للجواب فالناطق يصلح
للجواب لتميزه الانسان عن غيره ورسم اي الفصل بانه كلي يقال
على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فقوله كلي جنس للكليات
الخمس وقوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان النوع والجنس لا يقالان في جواب ما هو لا في جواب
اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته
اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن
لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال واما العرض الى آخره اقول

اما العرضي فاما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
او لا يمتنع انفكاكه عنها والاول هو العرض اللازم كالكاتب
بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق
كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اي من العرض
اللازم والعرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص
بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل فان
الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية الانسان
مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل
عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص بها ورسم اي
الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا
عرضيا قوله كلية مستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت
حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج
الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على حقائق وقوله قولا
عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ما تحتهما ذاتيا
وان لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة
بل يعم حقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة
والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من الحيوانات فان

فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات
غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق
ينفك عن ماهياتها غير مختص بواحدة ورسم العام بانه كلي
يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا وقوله كلي زايد كما مر
وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولا عرضيا يخرج
الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات
رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات
التي ذكرناها ولا يكون متساوية لها الا ان المناسب ذكر
التعريف الذي اعم لان عدم العلم بانها حدود ولا يوجب العلم
بانها رسوم قال القول الشارح اه اقول العلم على
قسمين احدهما القول الشارح والآخر الحجة لانه ان كان
تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري
فهو القول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه
موصلا الى المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا
فنقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول
الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما

والحد قول دال على ماهية الشيء فقوله على ماهية الشيء يخرج
الرسم كما ستعرفه هذا هو تعريف الحد وقيل لم لا يكون تعريفه للحد مستلزما للتسلسل
قلت لا نسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود
الوجود نفس الوجود والحد على قسمين تام وناقص والحد التام هو
الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة
الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق
هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو
لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما
فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي
يتركب من جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بانه جسم ناطق كان
الحد ناقصا اما كونه حدا فكما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر
بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص
واما الرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء والخاصة اللازمة له
كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان
رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي
من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر وهو الرسم واما كونه تاما

فلتتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب
وقيد بامر مختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب
عن العرضيات التي تختص جملتها بحقيقة واحدة لان كل واحد
منها لا يختص بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش
على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك
بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير
وكل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا واما كونه رسما
فلكونه من اللوازم الخارجة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا
بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء
الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم
التام والحد التام قال القضايا اه اقول لما فرغ من القول
الشارح شرع في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى
المطلوب التصديقي والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا
والقول هو المركب سواء كان لفظا كما في القضية الملفوظة او
مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يقال لقائله انه صادق

فيه او كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة
والانشائيات من الامر والنهي والاستفهام وغير ذلك
وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والآخر شرطية
لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية
كقولنا زيد كاتب والا فالقضية شرطية وفيه نظر ولعله
كانا حمليتين فالقضية شرطية والشرطية اما شرطية متصلة وهي
التي تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير
اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او سالبة
ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير اخرى كقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة
وهي التي تحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي
ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا فان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال والجزء الاول آه اقول الجزء الاول اي المحكوم
عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم

عليه بشيء فالجزء الثاني اي المحكوم به في الحملية يسمى محمولا لانه انما
وضع لان يحمل على شيء والنسبة التي بها يرتبط المحمول
بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف هذا الجزء الآخر
ولا بد منه في القضية لكونها جزءا منها والجزء الاول من القضية
الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا
لكونه تاليا له ويعرف ذلك بالتتبع قال والقضية اما
موجبة اه اقول تنقسم القضية ثانيا الى الموجبة والسالبة لان
تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع
محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بانه
يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
قال وكل واحد منها اه اقول كل واحد من القضية الموجبة
والسالبة اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت
او جزئية او مهملة لانه اذا كان الموضوع في القضية شخصا
معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا من مثال الموجبة والسالبة
نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب وتسميتها مخصوصة لخصوص
موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا
وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية شخصا معينا جزئيا

بل يكون غير معين كليا فان بين كمية افراد الموضوع من الكلية
والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها محصورة
فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور
الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها
ومحيطا بها والسور مأخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك
ذاك يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورات اما ان يحكم فيها
على كل الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين اما بالايجاب
او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة
كقولنا كل انسان كاتب وسالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة
نحو لا شيء كما ذكرنا وان كان الثاني اي ان كان الحكم في القضية
على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض
الانسان كاتب وسالبة كقولنا بعض ليس بكاتب والسور
في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية
السالبة نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك
اي وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يبين
الحكم فيها على كل الافراد وبعضها فالقضية تسمى مهملة لاهمالها عن

يان كمية الافراد التي حكم عليها فاذا القضية ثلثة كما ذكر الشيخ
في الشفاء لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها
لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية
الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم انتاجها في الاصطلاحات فهمنا الكلية
في وجه التقسيم لا يخل بالانحصار **قال** والمتصلة اما لزومية واما اتفاقية و
آه **اقول** لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء الموضوع
كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين
احدهما اللزومية والاخر الاتفاقية لانه ان كان صدق التالي فيها على
تقدير وقوع المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك
فالقضية متصلة لزومية والعلاقة ما بسببه يستلزم
المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة
لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة
فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس
واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه
وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة
مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا

ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين
ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام
ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل وافق الطرفان
على الصدق فيهما واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام
حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافي
بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية
كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع
اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد وامتناع ارتفاعهما
وانما سميت حقيقية لان التنافي في جزئيها اشد من التنافي بين جزئي
الاخريين لانه في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال
وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية
مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق فقط لا في الكذب
لجواز ان يكون الشيء لا شجرا ولا حجرا بل يكون انسانا وانما سميت
مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم
في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط اي لا في الصدق
فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما

ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون
في البحر وان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز
ان يكون في البحر ولا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب **قال** وقد تكون المنفصلات
آه **اقول** المنفصلات المذكورة تتركب كل منها عن جزئين
غالبا كما مر وقد تتركب عن اكثر من جزئين اما المنفصلة
الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه
حكم فيها بان هذه الثلثة لا تجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن احدها وبه تظهر ان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم
نقيض الآخرين لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركبت
الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا لزم خلف لانه في المثال
المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص
كونه مساويا فينتج ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان
بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا
يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه
ناقصا كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير

زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو لكون المنفصلة
حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب عن حملية ومنفصلة
كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك وزائدا عليه
او ناقصا عنه والجزء الثاني قولنا او زائدا آه منفصلة و
الجزء الاول حملية واصل هذا العدد اما مساو لذلك العدد
او غير مساو لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او
ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت
مقامها فظن انها مركبة عن ثلثة اجزاء لكنها بالحقيقة مركبة
من الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب الحقيقية الا من جزئين
وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب عن ثلثة
اجزاء فصاعدا وبيانها طويل لا يليق في هذا المختصر فليطلب
في المطولات **قال** التناقض آه **اقول** من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي احدى
القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب و
زيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين مختلفتان بالايجاب
والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة



والاخرى كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف ... الاختلاف
الواقع بين القضيتين بمفردين او مفرد وقضية وقوله قضيتين
يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب
يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية و
الجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله
بحيث يقتضي آه اخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لا بحيث
يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك
لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا لذات ذلك
الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف
بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احديهما صادقة و
الاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا
زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد
ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك
آه اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخ من ان
يكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا
مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات

وفيه اربع لغات الاولى يوجل وهو الاصل والثانية ييجل
تقلب الواو ياء لانها اخف من الواو والثالثة ياجل تقلب الواو
الفا لانها اخف والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم يرون الواو بعد الياء ثقيلا
كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة كي تنقلب الواو ياء وليست هذه
من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة الا انه مختص بغير الياء
فلا يكسرون الياء ولا يقولون يعلم لثقل الكسرة على الياء وهذه اللغة
يكسرون جميع حروف المضارعة فيقولون ييجل وانت تيجل وانا ايجل ونحن
نيجل سعد

الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم
تتناقضا نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول
اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر
والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد
نائم ليلا زيد ليس بنائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانها اي القضيتين
عند اختلافهما فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم
في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما اذا اختلفتا فيها
لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو زيد ليس باب لبكر
والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما
بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم
تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن
ليس بمسكر بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانه اذا
اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود اي
بعضه الزنجي ليس باسود اي كله والثامنة وحدة الشرط لعدم
التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط نحو الجسم مفرق
للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط
كونه اسود واذا عرفت هذا فنقول ان القضيتين
فاعلم الكلام في المحصورتين

يوجل في المضارع ولما كان الواو واقعة بين الياء والكسرة ينبغي ان يحذف
فلم لم يحذف اجاب بانه لم يحذف فيه مقتضى الحذف لان حذف الواو من يوجل حذف
الهمزة اذ الاصل يوءجل كما تقدم سعد

اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة
جزئية واذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية
فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
بعض الانسان حيوان ولمية هذا سياتي في المحصورات
ولكن ان اراد المص بهذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية آه
ههنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقق المحصورات
قال المحصورات آه اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان
محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية
اي في الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية والاخرى
جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة
فلو قيد بعد قوله في الكمية بقوله ايضا لكان اولى
ليكون اشارة الى ما عنى اي اتفاقهما في الوحدات المذكورة
وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد
اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكذبان
كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب

والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض
الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس
اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان
مهملتين فحكمها حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات
في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس
آه اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو
عبارة عن تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء
الكيف اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل موجبا
كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا
كذلك مع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل
صادقا باي وجه كان كان العكس كذلك وان كان اي الاصل
كاذبا كان العكس كذلك كما اذا اردنا ان نعكس
قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول
ثانيا والثاني اولا قلنا بعض الحيوان انسان واذا
اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا
لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل
الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان

اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير
موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن هذا
التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب
والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد
جعل التبديل المذكور صادقة لازمة للاصل الا موافقة لها في
السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم
للقضية فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا يلزم صدق
الملزوم بدون اللازم وهو مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه
لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان
كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان
فعلى هذا قول المص والتكذيب لا يكون الا خطاء قال
والموجبة الكلية لا تنعكس كلية آه اقول القضية التي تكون
موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم
انعكاسها كلية فلانا نقطع بانه قد يكون المحمول فيها اعم من الموضوع
وعند العموم يمتنع صدق الاخص على كل الاعم وحينئذ مثلا
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان لانه
يلزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان الذي

هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل
انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان
وهو ذات الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هكذا
ما ذكره المص في تعليل انعكاسها جزئية والاولى ان
يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق
ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان
وهذا خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان
وهو محال قال والموجبة الجزئية آه اقول القضية الجزئية
الموجبة ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية
الموجبة تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها
فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا موصوفا بالحيوان
والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على طريق

صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان
ويلزم لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان بعض الحيوان
انسانا هف ونضم هذا اللازم الى الاصل بانه يلزم
سلب الشيء عن نفسه كما مر قال السالبة الكلية تنعكس
اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك
اى انعكاسها اى السالبة الكلية بعين نفسها لانه اذا
صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان
بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس
الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء
من الحجر بانسان هف او نضم النقيض وهو بعض
الانسان حجر الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض
الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
ليس بانسان وهو مستحيل الصدق لقولنا كل ما هو انسان
انسان بالضرورة قال والسالبة الجزئية آه اقول السالبة
الجزئية لا يلزم ان تنعكس والا لانتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق

سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم اعمه
فان قولنا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره
يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وكل انسان حيوان والا لوجد الكل
بدون الجزء وهو مح وانما قيد بقوله لا عكس لها
لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض
الحجر ليس بانسان قال القياس آه اقول المطلب
الاعلى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس
ورسموه بانه قول مؤلف من الاقوال متى سلمت
لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا
العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين
اذا سلما لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد
من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد
من الاقوال ما هو فوق قول واحد ليتناول القياس
المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد
لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى

وعكس نقيضه وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم
ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث اذا سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي
مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان
جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كانا
كاذبين في نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل
انسان حمار وقوله لزم عنها يخرج به عن الاستقراء و
التمثيل لانهما وان سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم ان يلزم عنهما
شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما وقوله
لذاتها يخرج به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم
قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس
المساواة فانه مركب من قولين بحيث يكون متعلق
محمول احدهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو ب
وب مساو ج فان هذين القولين يستلزمان ان
ا مساو ج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية
وهي ان كل مساو للمساوي مساو ولذلك المساوي
وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم

الدور لان المقدمة عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس
فاخذوا القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف
القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني آه اقول
القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان
لم يكن عين النتيجة ونقيضها مذكورا في القياس بالفعل
فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث وقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج
كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة
او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
ينتج فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة
وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء
والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس
ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب
الذي هو في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس آه

اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا
يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب واركان
موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر شانها الثالث
وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص
اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب حدا اكبر لانه اعم في الا
والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات القياس
التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون
ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي
فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات
الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى
بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى
قرينة وضربا ولم يذكر المص هذا وهيئة التاليف اي الهيئة
الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل ج
ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس اي ان كان
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع

كقولنا كل ج ب وكل ا ج فبعض ب ا وان كان
اي الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى
نحو كل ج ب وكل ج د فبعض ب د فهو الشكل
الثالث وان كان اي الحد الاوسط محمولا في الصغرى
والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من
ج ا فهو الشكل الثاني هذه هي الاشكال الاربعة
المذكورة في المنطق قال والشكل الرابع اه اقول
من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع
وهو بعيد عن الطبع جدا لا يستحصل المطلوب به الا با
وانما يستحصل المطلوب بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه
الباقية ما هو اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والباقية
اعني الثاني والثالث والرابع يرتد عند الاحتياج
الى الشكل الاول والذي له طبع مستقيم وعقل سليم
لا يحتاج اليه والشكل الثاني اي الاول لانه اقرب
الباقيين اليه لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني

انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب اي اذا كان احديهما موجبة كانت الاخرى سالبة والا كانتا
اما موجبتين او سالبتين واياما كان تحقق الاختلاف في النتيجة
اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى قولنا كل فرس حيوان
كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء
من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا
الكبرى قولنا لا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف
ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب
ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلفت
النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل حيوان وفرس كان الحق السلب
هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق
قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
واذا قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر
هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعله اه اقول
لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقية يرد اليه وهذا

ما جعل معيار العلوم اولا لا اول اورده المص ههنا مع
ضروبه دون غيره فجعل دستورا اي قانونا ينتج المطلوب
عاليا او قوطبة لتفهيم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة
العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر لكن يسقط منها اثنى عشر
كما بين في المطولات وبقي اربعة الضرب الاول هو ان يكون
من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون
من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم
الضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
حادث ينتج بعض الجسم حادث الضرب الرابع ان يكون
من موجبة جزئية وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا
بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم
ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
شرط في الشكل الاول والا لاختلفت النتيجة اما الاول فلانه
يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق

الايجاب واذا ابدلنا الكبرى وقلنا وكل فرس صاهل كان الحق
السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس والحق السلب واذا قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان
الحق الايجاب قال الاقتراني اه اقول لما قسم المصنف القياس
من قبل الى اقتراني واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما
من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين
حمليتين كما في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فان كلا
من هاتين المقدمتين حمليتان واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين
الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد
من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر في المطولات
واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما
زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج
الفرد ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج
او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية
ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس
لكون

٧٢

كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج
من هاتين المقدمتين اللتين احديهما متصلة والاخرى حملية كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة
منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس
كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم
بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين احديهما منفصلة
والاخرى حملية كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما
ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج
من هاتين المقدمتين اللتين احديهما متصلة والاخرى منفصلة
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود قال
واما القياس الاستثنائي اه اقول لما فرغ من بيان القياس
الاقتراني شرع في بيان الاستثنائي فقال القياس الاستثنائي
مركب دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها
اي اثباته او رفعه لينتج وضع الجزء الاخر او رفعه سواء
كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
ولو قلت لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة
واما ان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد
ولو قلت لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا
فنقول الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك
اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل
الملازمة ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية
الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد
الجزئين سواء كانت مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع
الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج
عين الآخر لامتناع الخلو عنهما كما رايت في المثال الثاني
فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة
حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات فارجع
الى الرسائل المطولات قال البرهان اه اقول
اي الدليل
من الاصطلاحات

٧٣

من الاصطلاحات المشهورة المذكورة التي يجب استحضارها عند
الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو ما يرتسم به قياس مؤلف
من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين
هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير
ممكن الزوال واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه بالحس
سواء كان حس الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات
وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى تكرار المشاهدة مرة
بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء وهذا الحكم
انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات
وهي ما لا يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى واسطة تكرار
المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا
ومنها متواترات وهي التي يحكم العقل فيها في جزم الحكم بواسطة
السماع من جمع كثير استحال العقل بتوافقهم على الكذب

قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن هو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد ح

اي معتبرة

كالحكم بان النبي عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
ومنها القضايا التي قياساتها معها وهي ما يحكم العقل به بواسطة حاكم
لا يغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج
بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والكل
ما يدري مؤلفا لانه حس بمثال لانه كذا وكذا والجدل
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف
من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي الغرض منها الزام الخصم و...
ذكر تابع اليقينية
ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة
من شخص معتقد فيه او مقدمات مظنونة والغرض منها ترغيب الناس
فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها
الشعر وهو قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او
تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت
في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت
عنه كلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة
شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة
والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما كان
من جهة الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها

دي

فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما
ان يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس وكل فرس
ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد
والعمدة من هذه القياسات انما هو البرهان لانه مركب
من مقدمات يقينية ولكن هذا اخر ما كتبنا من الاوراق
لا لصاح ما في كتاب الايساغوجي

تم الحمد لله على التمام والرسول
افضل السلام
م

كتبه العبد الضعيف المذنب المحتاج الى رحمة الله تعالى حاجي محمد بن
علي عفى الله ذنوبهما وستر عيوبهما في بلدة اسكوب
حفظها الله عن الكروب في اواخر رمضان
المبارك في وقت الضحى من يوم الاربعاء
تاريخ سنة ثمان وثلثين
وتسعمائة سنة
٩٣٨

قيمت ٥٠

روزی که روح دامن عمرم رها کند — وین خاک تیره بند ز بندم جدا کند
یارب نگاه دار تو ایمان بر آن کسی — کین خط من بخواند و بر من دعا کند



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۵۶
کتاب مجموعه رسالات در منطق
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۱۸۲) از کتب اهدائی


خطی